دور المؤسسة العسكرية فى إدارة الانتقال السياسى فى مالى منذ عام 2020

أ. أسامة عبد العليم محمود(*)

• **مُلخص:**

لم يكن من المتوقع أن تشهد مالى، تلك الدولة التى اعتبرتها الدول الغربية خلال العقدين السابقين على عام 2012 نموذجاً لـ "الديمقراطيات الناشئة"، وعانت من تداعيات خطيرة على خلفية انقلاب عام 2012، أن تشهد انقلابين عسكريين متتاليين خلال أقل من عام ما بين اغسطس 2020 ومايو 2021. وأن تصبح الأداة الوحيدة للتعبير عن الرأى والسيطرة على مقاليد الحكم فى البلاد هى "القوة"، فتصبح المؤسسة العسكرية الفاعل الرئيسى بل وربما الوحيد فى مجريات الأحداث. ويعد تصاعد الأزمة فى مالى أحد نتائج الحرب الأهلية الليبية فى 2011، حيث حولت التنظيمات المتطرفة منطقةَ الساحل فى افريقيا إلى مساحة جاذبة للإرهاب والتجارة غير المشروعة. ما جعل الأزمة السياسية فيها لا تبدو أنها أزمة عرضية بقدر ما هى بنيوية، والمشاكل التى تواجهها هى مظاهر ثانوية لتلك الأزمة البنيوية التى تعانيها. فمنذ استقلالها عن فرنسا عام 1960، شهدت مالى عدّة تمردات، أطلقتها بشكل أساسى مجموعات الطوارق، ومر عليها عدد من الانقلابات عسكرية فاقم الفقر والفساد والبطالة، وزاد من عمق تلك الأزمة انقلاب أغسطس 2020، باعتبار أنه أزاح كل الطبقة السياسية المدنية، ووضع السلطة من جديد بين يدى مجموعة من ضباط الجيش. ويطرح المشهد الأمنى والسياسى فى مالى خلال السنوات القليلة الماضية العديد من التساؤلات حول مآلات الاستقرار فى هذه الدولة، والمسارات المستقبلية المحتملة للتطورات فى مالى عقب الانقلاب العسكرى الأخير فى مايو 2021.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية، المراحل الانتقالية، مالى

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

The Role of the Malian Military in Managing the Political Transition since 2020

Osama Abdel alliem

- **Abstract**

It was not expected that Mali, the country that Western countries considered during the two decades prior to 2012 to be a model of "emerging democracies" and which suffered serious repercussions as a result of the 2012 coup, would witness two successive military coups within less than a year between August 2020 and May 2021. And "force," to become the only tool for expressing opinion and controlling the reins of government in the country so the military institution becomes the main and perhaps the only actor in the course of events. The escalation of the crisis in Mali, especially in its northern part, is one of the results of the Libyan civil war in 2011, as it transformed the extremist organizations and the entire Sahel region in Africa, into an attractive area for terrorism and illicit trade. This, in addition to the terrorist attacks that Mali is facing, makes the political crisis there not appear to be an accidental crisis as much as it is a structural one, and the problems that Mali faces are secondary manifestations of that structural crisis that it is suffering from. Since its independence from France in 1960, Mali has witnessed several rebellions, mainly launched by Tuareg groups, in addition to a number of military coups that exacerbated poverty, corruption and unemployment. The August 2020 coup increased the depth of this crisis, considering that it removed the entire civilian political class and restored power in the hands of a group of army officers. The security and political scene in Mali during the past few years raises many questions about the implications for stability in this country, as well as the expected future paths of developments in Mali following the recent military coup in May 2021.

Keywords: Military institution, Transitional stages, Mali

- **مقدمة:**

عرفت الجيوش وتأسست على أنها جزء من النظام السياسى، من مهامها الرئيسية الإهتمام بالشؤون الدفاعية والأمنية، تحافظ على أمن وسلامة الوطن ضد أى تهديدات محتملة، هذة المهام أعطت ثقل للجيش فى كل الدول الحريصة على أمنها واستقلالها وبقاءها. وبهذه المهام أيضاً يصبح الجيش معفياً من أى مهام أخرى تقوم بها باقى المؤسسات السياسية المدنية فى الدولة. لكن بمتابعة الحالة الافريقية نجد أن الإحترافية العسكرية خرجت عن الإطار المحدد لها سلفاً والمستلهم من الإطار الغربى/الإستعمارى، وذلك بإحلال بعضاً من أدوارها ليحل محلها أدوار سياسية، وفى أفضل الحالات فإنها تنهض بهامها إلى جانب مهام أخرى من غير صلاحيتها، متعلقة بأدوار سياسية مختلفة الأشكال والأهداف، تعزز بها مصالحها، التى تراها تلك المؤسسة العسكرية لا تتعارض والمصلحة الوطنية بل قد تتماهى معها.

وتعتبر إشكالية إنتقال السلطة فى أفريقيا أحد أكبر عوائق التنمية فى دول القارة، حيث أن الإنتقال للسلطة دائماً ما يمر عبر الإنقلابات العسكرية التى لا تنتهى، والتى تلعب القوى الكبرى والنخب السياسية دوراً محورياً فى أحداثه. وتعود أسباب تدخل العسكريين فى السلطة، إلى الإستقطاب السياسى المتزامن مع تسييس المؤسسة العسكرية، وتؤكد الخبرة الأفريقية أن المؤسسة العسكرية مارست دوراً فاعلاً ومؤثراً فى المراحل الإنتقالية، وما تتضمنه تلك المراحل من عمليات إنتقال للسلطة، وإدارة قضايا إجتماعية وأمنية وإقتصادية. وقد أرجعت العديد من الدراسات إنتشار ظاهرة الإنقلابات العسكرية فى هذه المرحلة التاريخية، إلى محاولات التحرر من الإستعمار، والتى قادها عسكريون فى معظم الدول واستمر هؤلاء فى الحكم بعد الإستقلال لفترات طويلة. وأصبحت الانقلابات العسكرية واحدةٌ من أهم الظواهر التى تُميّز المجتمع السياسى داخل القارة الأفريقية.

أولاً: أهمية الدراسة

مع مطلع التسعينات من القرن العشرين توصلت الدراسات المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية في أفريقيا، إلى فرضية مفادها انتهاء حقبة تدخُّل العسكريين فى السياسة،

وثبتت صحة هذه الفرضية إلى حدٍّ كبير عقب موجة التحوُّل الديمقراطى فى كثيرٍ من الدول الأفريقية، حيث ركزت معظم الدراسات على إمكانية تطبيق نموذج للحكم الديمقراطى والتعدديه الحزبية، والتداول السلمى للسلطة، إلا أنه على مدار العقدَيْن الأخيرين تكشّف الواقع عن خطأ هذا الافتراض، حيث عاد الجيش للمشهد السياسى فى أفريقيا عبر أكثر المسارات شيوعاً وتقليدية، وهو الانقلاب العسكرى. ففرض ذلك على الباحثين فى الشؤون الأفريقية مزيداً من البحث والتحليل فى دور المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية فى الدول الأفريقية خلال الفترات الانتقالية.

ثانياً: إشكالية الدراسة

تطرح الدراسة مسألة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنخب السياسية وتأثير تلك العلاقة على إدارة المراحل الانتقالية حتى إتمام الانتقال السلمى للسلطة، مروراً بمسار التحول الديمقراطى وأى إشكاليات تتعلق بالمراحل الانتقالية. فلا شك أن الصراع بين النخبة العسكرية والمدنية له تأثير سلبى على ترتيبات تلك المرحلة. على هذا تسعى الدراسة لمعالجة **الاشكاليات الاتية:**

1- علاقة المؤسسة العسكرية بالشأن السياسى وتأثيرها على الحياة السياسية فى مالى.
2- دور المؤسسة العسكرية فى مالى فى وضع الترتيبات الدستورية والقانونية المنظمة للانتقال وتشكيل مؤسسات الحكم الانتقالى.
3- المسارات المستقبلية المحتملة للتطورات فى مالى عقب الانقلاب العسكرى الأخير فى مايو 2021.

ثالثاً: الإطار المكانى والزمانى للدراسة

تركز الدراسة على حالة مالى، وعلى الرغم من تعدد تجارب تدخل المؤسسة العسكرية لإدارة المراحل الانتقالية فى مالى، إلا أن الدراسة تركز على الفترة التى أعقبت انقلاب أغسطس عام 2020.

رابعاً: منهجية الدراسة

تم استخدام عدد من الاقترابات تتلاءم وطبيعة الدراسة. ولتفسير طبيعة سلوك المؤسسة العسكرية فى علاقتها بالسياسة والسلطة الحاكمة والمجتمع، والأسباب وراء

هذا السلوك، تم الاعتماد على اقتراب المؤسسية الجديدة الذى يفسر السلوك البشرى داخل المؤسسات، ودور المعايير والقيم والمعتقدات والرأى العام التى تشكل دور المؤسسة، والعلاقات بين أفرادها داخل المؤسسة الواحدة وعلاقاتهم بباقى المؤسسات من ناحية أخرى، وبالتالى تأثير ذلك على المجتمع ككل. وتم الإستعانة باقتراب تحليل الدور لدراسة طبيعة دور المؤسسة العسكرية فى مالى ومدى ملائمة هذا الدور مع الأدوار المتعارف عليها دولياً ودستورياً.

خامساً: تقسيم الدراسة

لمعالجة تساؤلات الدراسة فقد اشتملت على ثلاث مباحث: يتناول الأول منها تطور المؤسسة العسكرية فى مالى والإطار القانونى المنظم لعلاقتها بالشأن السياسى، والمبحث الثانى فهو حول دور المؤسسة العسكرية فى مالى فى وضع الترتيبات الدستورية والقانونية المنظمة للانتقال وتشكيل مؤسسات الحكم الانتقالى، أما المبحث الثالث فركز على دور المؤسسة العسكرية فى مالى فى إطلاق الحوار السياسى والمصالحة الوطنية.

المبحث الأول: تطور المؤسسة العسكرية فى مالى والإطار القانونى المنظم لعلاقتها بالشأن السياسى

لم يرتبط الإنفاق العسكرى كنسبة مرتفعة من الإيرادات الحكومية بقوة الدولة أو استقرارها فى حالة مالى، بل بدت العلاقة عكسية، فقد عانت مالى من خمس انقلابات ناجحة منذ عام 1960، ولم تشارك فى صراع مسلح ضد أعداء خارجيين إلا مرتين كانت ضد بوركينا فاسو فى 1974 و1985. ويعد هذا سجلاً سيئاً لجيش مسؤوليته الأساسية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، لكنه منذ استقلال الدولة، كان التهديد الأكبر لها. ربما يكون تفسير التأثير المستمر للجيش على السياسة المالية هو الميثاق العسكرى غير المتوازن فى مالى الذى حافظ على قدرة عسكرية أكبر مما يمكن أن تدعمه الفوائض الناتجة محلياً[1].

[1] Joe Gazeley, the Strong 'Weak State': French Statebuilding and Military Rule in Mali, **Journal of Intervention and Statebuilding** (Volume 16, 2022, Issue 3).

أولاً: تطور المؤسسة العسكرية فى مالى

تاريخياً، استثمرت الدولة المالية بشكل غير متناسب فى قوتها العسكرية، حيث ذهب ما يقرب من 20 % من إيرادات الحكومة إلى الجيش. هذا الإنفاق الهائل نسبياً لى الدفاع كانت آثاره سلبية على شرعية الأنظمة المتعاقبة، وقد اعترف بهذه المقايضة أول رئيس منتخب ديمقراطيا فى مالى، ألفا كونارى (1992–2002). وشهد عهد كونارى ومن بعده أمادو تومانى تورى (2002–2012) انخفاض ملحوظ فى الإنفاق العسكرى فى مالى ولكنه ظل أعلى بكثير من المتوسط العالمى. وأدركت أول حكومة فى مالى بعد الاستقلال أن تطوير جيش قوى كان غير واقعى نظراً للقيود الاقتصادية المفروضة. وكانت مالى قد ورثت أقل من نصف جيش عند الاستقلال، وكانت تعتمد عسكرياً على الوجود المستمر للقوات الفرنسية لتأمين حدودها الصحراوية الشاسعة.

فيما بعد وطوال فترة الحرب الباردة، استفادت مالى من الحصول على المعدات العسكرية والتدريب، فضلاً عن الدعم المالى من دول مختلفة، وبنهاية الحرب الباردة أوائل التسعينيات جفت هذه الموارد، وأضعفت الهزيمة الفعلية على يد متمردى الطوارق وانقلاب عام 1991 الجيش المالى بشكل كبير، وانهار النظام العسكرى لموسى تراورى. وعندما أتيحت هذه الموارد مرة أخرى، خلال حقبة الحرب على الإرهاب، كانت الحكومة المالية حذرة للغاية من الوقوع فى نفس الفخ، فتجنب خلفاء تراورى الديمقراطيون إعادة تطوير قدرة عسكرية قوية، كما تجنبت الدولة المالية فى عهد الرئيسين كونارى وتورى الصراع مع الجماعات المتمردة، وسعت إلى التفاوض معهم. ولا يمكن تفسير إحجام القادة الديمقراطيين فى مالى عن تعزيز المؤسسة العسكرية بنقص الموارد، ففى أعقاب هجمات 11 سبتمبر، نجحت إدارة تومانى تورى فى الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات من الولايات المتحدة، وبزعم أنها كانت تهدف إلى تمكين الدولة المالية من استعادة السيطرة على الملاذات الآمنة المحتملة للإرهابيين فى الشمال، إلا أنها لم تستغل. وفى عام 2006، رداً على تدهور الوضع فى الشمال، وقع تورى اتفاقاً فى الجزائر العاصمة، ارتكز على المزيد من انسحاب القوات من الشمال، وأعطى مهام أمنية للوحدات المحلية غير النظامية. وعلى

الرغم من الدعم العسكرى الذى قدمته الولايات المتحدة لسنوات، بدا أن أولوية تورى هى تجنب نشوب صراع مسلح بين الدولة والمتمردين بأى ثمن. واختار صناع السياسة فى فرنسا، الدولة الأكثر نفوذاً فى مالى، عدم ممارسة النفوذ الذى مارسوه على الاستقرار الاقتصادى لتعزيز التحول الديمقراطى، فكان الحكم العسكرى بالنسبة لهم ثمناً مقبولاً للاستقرار، خاصة وأن نظام تراورى كان يعتبر حليفاً للمصالح الفرنسية فى المنطقة وإذا تم استبداله فسيكون ذلك مكلفاً. ومن خلال إعطاء الأولوية للأمن، نجح التدخل الفرنسى والأوروبى، شيئاً فشيئاً، فى إعادة خلق الظروف التى سمحت بالسيطرة العسكرية الناجحة على دولة مالى. وأصبح الجيش الآن أكبر حجما وأفضل تدريباً وأفضل تجهيزاً مما كان عليه منذ عقود[1].

يحتل الجيش المالى المرتبة 110 عالميّاً، من بين 145 دولة، والمرتبة 16 فى افريقيا وفق المؤشر العالمى للقدرات العسكرية (Global Fire Power) لعام 2023 للدول الأقوى عسكريّاً. ولدى مالى حوالى 4 مليون شاب قابل للتجنيد إذا ما نشبت حرب، إضافة إلى حوالى 332 ألف يصلون سنوياً لسن التجنيد القانونى[2]. وتُقدّر ميزانية وزارة الدفاع فى مالى بنحو 592 مليون دولار[3].

ومن أهم سمات المؤسسة العسكرية فى مالى[4]:

1- يحتاج الجيش فى مالى لأن يكون أكثر مهنية يلتزم بالقانون ويعمل على سد الفجوة الموجودة بين مواطنى الشمال وبين الدولة المالية. وذلك بإدماج الأقليات فى قوام الجيش بشكل أفضل.

2- يواجه الجيش المالى مشكلة انفصال مهامه الحالية عما يمكن وصفه بتكوينه التقليدى. فالجيش فى مالى تقليدياً ومهمته التقليدية هى حماية الأمن الخارجى،

[1] **Ibid.**

[2] **Global Firepower**,2023 Military Strength Ranking, available.

[3] The Military Balance 2017, **The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defense Economics**, IISS, P.503.

[4] Michael Shurkin, Stephanie Pezard, S. Rebecca Zimmerman, **Mali's Next Battle: Improving Counterterrorism** (RAND Corporation, Santa Monica, Calif, 2017). PP.18:64

ولكن الأحداث فى مالى منذ عام 1990، وشكل التهديدات للدولة المالية، أظهرت حاجة الجيش لمجابهة تهديدات أمنية داخلية تتصاعد من عمق الصحراء وجبالها.

3- يوجد صعوبة فى ممارسة القيادة والسيطرة داخل القوات المسلحة المالية، ومن أهم أسبابها التضاريس النائية والشاسعة دون سهولة توفر وسائل النقل والاتصال المناسبة، أيضاً يرجع ذلك إلى حد كبير إلى نقص رأس المال البشرى فى القيادات العليا، وكذلك ثقافة القيادة حيث معظم الضباط لديهم القليل من التعليم فى القيادة والإدارة والانضباط. ولا يوجد إجمالى دقيق لعدد أفراد الخدمة فى القوات المسلحة المالية، مما يخلق مشكلة خطيرة تتمثل فى "الجنود الأشباح" أو الجنود الموجودين فى قوائم الموظفين على الورق ولكن لا يؤدون مهامهم على الارض.

4- يتعامل الجيش المالى – الذى يهيمن عليه الجنوبيون- مع شمال مالى تاريخياً على أنها أرض شبه أجنبية، ويرى الشماليون الجيش على أنه جيش احتلال أجنبى، وكانت قوات الأمن المالية، وعلى رأسها الجيش، أكثر كفاءة فى معاداة سكان الشمال غير المتمردين من قتال الجماعات المسلحة والجماعات الجهادية. وفى بحث له عن التدريب الأميركى للقوات المالية نشرته مؤسسة "راند"[1] خلص الرائد سيمون بويلسون، المشارك فى التدريب، إلى أن تدريب الجيش المالى مع القوات الأميركية، وكذلك مع قوات تابعة لدول فى الاتحاد الأوربى، لم يحقق المطلوب، وذلك بسبب الطبيعة العرقية المتنوعة فى صفوف الجيش، وغلب التضامن العشائرى والقبلى على التجانس.

ثانياً: علاقة المؤسسة العسكرية فى مالى بالشأن السياسى

أدت محاولات الدولة فى مالى للموازنة بين الضغوط الناتجة عن مطالب الحلفاء الخارجيين والمطالب السياسية للمواطنين إلى إضعاف الدولة المالية، وتقويض شرعيتها. وأصبحت الدولة أكثر اعتماداً على حلفائها الأجانب وعلى القوة القسرية من أجل البقاء، ما ذاد من تقويض شرعيتها بشكل أكبر، وما تتطلب تدخلات أكبر من

[1] سكاى نيوز عربية، مالى وأزواد فى ميزان "القوة العسكرية".. لمن الأفضلية؟، 14 سبتمبر 2023.

الحلفاء الأجانب والجيش لدعمها، ما أدى بالتالى إلى المزيد من القمع. ولعبت المظاهرات والاحتجاجات فى يناير 2019 فى باماكو، التى كانت تضم عنصراً كبيراً مناهضاً لفرنسا، دوراً ضاغطاً على العلاقات الفرنسية المالية التى توترت بشكل واضح على مدار الفترة 2019–2020، وفى الوقت الذى كان فيه هؤلاء المتظاهرون يعبرون عن مطلبهم بضرورة رحيل القوات الفرنسية، فرض الوضع الأمنى المتدهور الحاجة لمزيد من القوات الفرنسية لتجنب الهزيمة على نطاق إقليمى[1].

ثم جاء الانقلاب العسكرى فى 2020 والذى يُظهر أن التخطيط له تم بشكل منهجى، فى تناقض صارخ مع انقلاب عام 2012، حيث يظهر وكأنه نشأ من خلال المفاوضات التى يُعتقد أنها شملت القوى الرئيسية فى مالى خاصة الأجهزة الأمنية. ورأى البعض أن الانقلاب كان شكلاً من أشكال الترتيب بين المكونات الرئيسية للمؤسسة العسكرية فى مالى، ولم يكن انقلاباً، بل ترتيباً داخل الجيش. وبالإضافة إلى انعدام الثقة الشعبية فى النظام، فقد كان هناك العديد من النظريات بشأن المحفزات الكامنة وراء انقلاب 2020، لا سيما حول إعادة تشكيل التحالفات القائمة بين النخب فى المشهد السياسى المالى[2].

وسريعاً أظهر المجلس العسكرى فهمه لقواعد اللعبة لتبرير الانقلاب، وأظهر العسكريون فهماً دقيقاً للقيود الدولية التى تحدد خياراتهم وبيئتهم الاستراتيجية. وذلك حين أعلن عن التزامه بكل اتفاقيات السلام وحين وصف قوات حفظ السلام والقوات الفرنسية فى عملية "برخان" بشركاء من أجل الاستقرار، ولضمان الحد الأدنى من الاعتراف الدولى وحتى لا تقلقهم الجهات الفاعلة الدولية، أيقنوا أنه لا ينبغى عليهم تعطيل عمليات مكافحة الإرهاب أوعمليات اعادة الاستقرار. وهكذا، أكدوا بأنهم لا يطعنون فى التوافقات والأولويات الدولية فى مالى أو فى اتفاقية السلام الموقعة فى

[1] Joe Gazeley, **Op.cit.**

[2] Maxime Ricard, Mali KURA**, Mali FANGA the Political Trajectory of Mali under Military Rule**, IRSEM (Research Paper No. 132, November 23, 2022).

الجزائر عام 2015. وتم وصف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والقوات الفرنسية فى عملية "برخان" كشركاء من أجل الاستقرار[1].

إلا أن قادة المجلس العسكرى كانوا ينظرون برفض لكل سياسات فرنسا فى مالى على اعتبار أن قراراتهم الرافضة لتلك السياسات جزءاً من الحفاظ على السيادة الوطنية، ويرون أن فرنسا وخلال تسعة أعوام أظهرت حقيقة توجهاتها فى منطقة الساحل – خاصة فى مالى– التى تعمل على تحقيق مصالحها الاقتصادية والأمنية بغض النظر عما تعكسه هذه المصالح على دول الساحل والغرب الافريقى. وساهمت تصريحات الرئيس الفرنسى ماكرون فى زيادة العداء الشعبى فى مالى وغضب قائد الانقلاب العسكرى، عند تعليقه على انقلاب مايو 2021 حين قال أن "المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ارتكبت خطأً فى السماح ل"جويتا" بأن يصبح رئيساً بعد انقلابه الثانى الذى أطاح بالقادة المدنيين الانتقاليين" مضيفاً أنها "إشارة سيئة للجيران الأفارقة"[2].

وفى ظل الإخفاق الأوروبى لاسيما الفرنسى فى مواجهة التنظيمات الإرهابية فى الساحل وغرب أفريقيا، بدأت المطالبة بطرد القوات الفرنسية والاستعانة بالدور الروسى لمواجهة الإرهاب، وخرجت التظاهرات الشعبية ضد القوات الغربية، فضلاً عن التقارب الواضح بين موسكو والنخب العسكرية التى استطاعت الوصول إلى الحكم، التوجه المالى الذى ارتبط بنموذج الدعاية الذى تتبناه كل من الصين وروسيا، متمثلاً فى المساعدة فى التنمية كبديل عن الهيمنة الغربية التى أدت لإفقار دول القارة. هذا علاوة على ما توفره البلدان من تدريب ومشورة وقدرات تسليحية للدول المتعاونة معها، كل هذا منح النفوذ الروسى والحضور الصينى، القيادات العسكرية الجديدة فى مالى جرأة فى مواجهة الحضور الفرنسى[3].

---

[1] برونو شاربونو، حميد العربى (مترجم)، مالى. سيادة المنطق العسكرى على السياسى، **أوريان 21** (باريس، 12 نوفمبر 2020).

[2] أميرة محمد عبد الحليم، **أزمة السفير: هل تستطيع باماكو الاستغناء عن باريس؟** (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 9 فبراير 2022).

[3] إسماعيل حمودى، **الانسحاب الفرنسى من مالى: تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة؟**، مركز الجزيرة للدراسات، 7مارس 2022.

كانت مالى جاهزة وبشكل خاص ليتم اختيارها كجزء من حملة التأثير الروسى فى إفريقيا. فمن خلال الاستعانة باستراتيجيتها فى سوريا، اتبعت موسكو نموذجاً يشبه القفز بالمظلات لدعم القادة المعزولين سياسياً الذين يواجهون أزمات فى البلدان المحورية على المستوى الإقليمى، والتى غالباً ما تتمتع بموارد طبيعية وفيرة. ويتم تسهيل سلسلة اختيار النخب هذه عندما ينطوى الأمر على زعيم مدين لروسيا التى تتولى دور الوسيط الإقليمى ويفتقر إلى الضوابط والتوازنات الأخرى، وهى حالة "جويتا" الذى قام بانقلابين اثنين وتجاهل كل شروط المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء مالى الدوليين بشأن انتقال السلطة[1].

فأصبحت روسيا التى سبق وأحرجت الوجود الفرنسى فى إفريقيا الوسطى وليبيا، تباشر اليوم علاقات عسكرية وإنمائية مع نظام عسكرى أتى عبر انقلابين متتاليين، وشهد فى حالة الانقلاب الثانية رفضا شعبياً وسياسياً للوجود الفرنسى سئ السمعة فى مالى. استغلت المؤسسة العسكرية فى مالى ومعها مؤسسات الإعلام الرسمية الروسية، مثل "سبوتنيك" و"روسيا اليوم"، تنامى غضب شعبى ضد الوجود الفرنسى والغربى فى إفريقيا، لتعزيز النفوذ الروسى فى المنطقة. وساعد على ذلك فشل فرنسا فى تحييد الجماعات المتشددة في المنطقة رغم حجم عملية "برخان" وطول فترة عملها، وهى بحسب شعوب غرب إفريقيا ومنطقة الساحل تُعتبر مسؤولة، بل وحتى متواطئة[2].

أعلنت مالى طلاقاً بائناً مع فرنسا، ولجأ الجيش المالى إلى مدربين من "فاجنر"، استولوا على قواعد تركها الجنود الفرنسيون أثناء إنهائهم عملية "برخان". ونالت مجموعة "فاجنر" شبه العسكرية الموالية لموسكو والمدعومة من الكرملين قدراً كبيرا من الترحيب الافريقى على المستويين الرسمى والشعبى، وانتشر فى مالى حوالى 1000

[1] جوزيف سيجل و دانيال إيزنجا، مسرحية مجموعة فاجنر الروسية تقوّض عملية انتقال السلطة فى مالى، **مركز افريقيا للدراسات الافريقية**، الأول من أكتوبر 2021.

[2] **صحيفة الاستقلال**، دولة مالى والحرب الباردة بين روسيا والغرب.. الخلفيات والمآلات، 10 سبتمبر 2022.

عنصر فى مناطق سيكاسو وموبتى فى وسط البلاد وتمبكتو فى شمال البلاد بموجب اتفاق أمنى بين الطرفين. وبات وجود أفراد هذه المجموعة، ذراعاً مسلّحة لنفوذ روسى متزايد فى كل أنحاء دول إفريقيا الناطقة بالفرنسية[1].

فى 2 مايو 2022، أعلن المجلس العسكرى انتهاء أى انشطة لفرنسا على الأراضى المالية، وفى أول رد فعل رسمى لباماكو بعد الإعلان عن خروج آخر جندى فرنسى من قوة "برخان" من البلاد، أكد المجلس العسكرى الحاكم فى مالى أن الأوضاع في البلاد "ستكون أفضل بعد خروج الفرنسيين". مشدداً على أن فرنسا تتحمّل جزءاً من المسؤولية عن الأوضاع فى البلاد التى تواجه تمرداً وأعمال عنف. وجاء في بيان الحكومة أنها "تُطمئن الشعب المالى إلى أنه بفضل الصعود القوى للقوات المسلّحة المالية الباسلة، ستتحقق نجاحات إضافية فى مواجهة الجماعات الإرهابية". وقال المتحدث باسم الحكومة "إن تدهور الوضع الأمنى فى مالى وفى منطقة الساحل هو نتيجة مباشرة لتدخّل فرنسا وحلفائها فى ليبيا"، فى إشارة إلى التداعيات الإقليمية للتدخل الدولى عام 2011 فى ليبيا[2].

فرضت المجموعة الاقتصاديّة لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادى والنقدى لغرب أفريقيا فى 9 يناير 2022 سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والدبلوماسية الصارمة بحقّ مالى رداً على ما اعتبروه انقلاباً ثانياً وما صاحبه من اطالة الفترة الانتقالية، وعدم التزام المجلس العسكرى بالموعد المقرر فى فبراير 2022 لإجراء الانتخابات وإعادة السلطة إلى المدنيين. وكانت هذة العقوبات أكثر صرامة من تلك التى فرضت بعد الانقلاب الأول فى أغسطس 2020، فقرّرت المجموعة تعليق التجارة باستثناء السلع الأساسية، وقطع المساعدات المالية وتجميد أصول مالى فى البنك المركزى لدول

[1] حمدى عبد الرحمن، القصة الكاملة لانقلاب بوركينا فاسو و"متلازمة الرجل القوى" فى إفريقيا، **الشرق الالكترونية**، أكتوبر 2022.

[2] **اندبنتنت عربية**، المجلس العسكرى فى مالى: أوضاعنا ستتحسن بعد خروج فرنسا، 20 أغسطس 2022.

غرب إفريقيا. وكان ردّ المجلس العسكرى على العقوبات الجديدة، استدعاء سفراءه من دول المنظّمة الإقليمية وإغلاق الحدود البرية والجوية مع هذه الدول، كذلك قررت الدول الأعضاء استدعاء سفرائها لدى مالى.

وبرغم هذا التصعيد من الطرفين إلا أن تصريحات رئيس المجلس العسكرى أشارت إلى انفتاحه على الحوار مع المجموعة الاقتصاديّة لدول غرب أفريقيا، وقال "جويتا" فى خطاب متلفز إنّه "حتى وإن كنّا نأسف للطبيعة غير الشرعية وغير القانونية وغير الإنسانية لقرارات معيّنة، تظل مالى منفتحة على الحوار مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإيجاد توافق فى الآراء بين المصالح العليا للشعب المالى واحترام المبادئ الأساسية للمنظمة"[1].

بعد استقرار رؤية العسكريين لمرحلة ما بعد فرنسا، أقدم المجلس العسكرى على اتخاذ قرار يمثل تحولا هيكلياً فى إدارة التحديات الأمنية، حين أعلنت مالى الانسحاب من مجموعة دول الساحل (G 5) فى مايو 2022. وفى 16 يونيو 2022 وبعد إعلان اكتمال الانسحاب الفرنسى من مالى، أفادت وكالة "فرانس برس" الإخبارية بوصول جنود من مجموعة "فاجنر" إلى قاعدة "ميناكا" في شمال شرق مالى، وهى أولى القواعد التى سلمتها القوات الفرنسية للقوات المسلحة المالية[2]. وبوصول هذه القوات، ومع قرار الانسحاب من "مجموعة دول الساحل" تطور الموقف المالى باتجاه المزيد من الاستقلالية الاقتصادية والمالية عن المجموعة الاقتصادية "إيكواس".

مع اندلاع العملية العسكرية الروسية فى أوكرانيا فى 24 فبراير 2022، أشارت تقارير إلى سحب أعداد من عناصر "فاجنر" المتمركزة بأفريقيا للاستفادة بها فى العملية العسكرية فى أوكرانيا، وشوهدت حركة للطيران الروسى بين مطار موبتى فى وسط

[1] **سويس إنفو**، رئيس المجلس العسكرى الحاكم فى مالى يدعو لحوار مع إيكواس رغم العقوبات، 10 يناير 2022.

[2] **سكاى نيوز عربية**، فى قرار مفاجئ.. مالى تعلن الانسحاب من مجموعة دول الساحل، 16 مايو 2022.

مالى ومطار العاصمة باماكو، وأشارت التايمز البريطانية فى 28 فبراير إلى انسحاب عناصر من "فاجنر" من دولتى أفريقيا الوسطى ومالى إلى أوكرانيا[1]. إلا أنه فى مارس من نفس العام سلمت روسيا أسلحة وطائرات هليكوبتر هجومية من طراز (Mi-35M) ونظام رادار جوى متقدم إلى مالى، ضمن جهودها لتوثيق علاقاتها مع المجلس العسكرى. وفى نفس السياق تسلمت القوات المسلحة المالية شحنة أخرى من الطائرات والمروحيات الروسية فى حفل أُقيم فى 19 يناير 2023، تضمنت طائرة هجوم أرضى من طراز Su-25، ولم تذكر القوات المسلحة المالية عدد الطائرات التى تم تسليمها، لكن التغطية الإعلامية للحدث أظهرت خمس طائرات تدريب خفيفة من طراز L-39 وطائرة هجومية واحدة من طراز Su-25 وطائرتى هليكوبتر نقل طراز Mi-8 فى مطار باماكو موديبو كيتا الدولى[2].

وجدت السلطة العسكرية الحاكمة فى مالى نفسها فى قلب التوترات الدولية، عالقة بين القوى الكبرى. هذا وقد تكرر ذلك الموقف فى أوائل الستينيات، خلال الحرب الباردة، حين اتخذ أول رئيس لمالى، موديبو كيتا، قرارا بضم البلاد إلى الكتلة الشرقية. ولكن على الرغم من الضغينة الناتجة عن إنهاء الاستعمار، حافظت حكومة كيتا على حوار مع فرنسا وسعت دائما إلى إيجاد التوازن بين حلفائها الشرقيين وشركائها الغربيين. وفى حين كان من الضرورى للسلطات الحالية فى مالى أن تسير على نفس الخطى، الا أنهم بدلاً من ذلك اتخذوا موقفاً عدائياً تجاه الشركاء الغربيين والإقليميين. واختارت السلطات الانتقالية تغيير تحالفاتها الاستراتيجية، ورغم ارتفاع شعبية السلطات الانتقالية بين الماليين، إلا أن هذا ربما يتلاشى ما لم تنجح الشراكة الجديدة مع روسيا فى تغيير الوضع الأمنى فى البلاد بشكل ملموس. وحيث من المرجح أن تعمل الدول

[1] أحمد عسكر، هل تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على دور "فاجنر" فى أفريقيا؟، **مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية**، 7 مارس 2022.

[2] نسرين الصباحى، مؤشّرات تطوّر مراحل الانتقال السياسى فى غرب أفريقيا، **المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 8 يوليو 2023.

الغربية على خفض مستويات مساعداتها، ما قد يعمل هو الآخر على أن تتآكل قاعدة الدعم السياسى التى بنتها السلطات الانتقالية من خلال إعادة تموضعها الاستراتيجى[1].

المبحث الثانى: دور المؤسسة العسكرية فى مالى فى وضع الترتيبات القانونية والدستورية المنظمة للانتقال وتشكيل مؤسسات الحكم الانتقالى

قام المجلس العسكرى بتشكيل لجنة عُرفت باللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب المالى، وبدأت المشاورات بين المجلس العسكرى وقادة المجتمع المدنى والأحزاب السياسية والقوى المختلفة داخل مالى بداية سبتمبر 2020 للحديث عن تنظيم الفترة الانتقالية، ورسم خريطة طريق لاستعادة الحكم المدنى فى مالى. وهكذا عمدت اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب المالى لانهاء الخلافات بين الماليين، الذين انقسموا حول الطبيعة المدنية أو العسكرية للمرحلة الانتقالية المقبلة[2].

أولاً: الترتيبات القانونية المنظمة للانتقال

من خلال المشاورات الوطنية تم التوافق على ميثاق انتقالى للبلاد يمثل دستوراً للفترة الانتقالية وتم اتخاذ العديد من الاجراءات بشأن الإصلاح الانتخابى والترتيبات الإدارية لمعالجة أوجه القصور السياسية والإدارية والتى قد تعوق التقدم نحو تحقيق متطلبات المرحلة الانتقالية.

1- الميثاق الانتقالى:

تم التوافق على الميثاق الانتقالى من قِبل حوالى 500 مشارك فى المشاورات الوطنية من قوى مختلفة فى البلاد، وتم الإعلان عنه فى 12 سبتمبر 2020 بعد ثلاثة أيام من المشاورات. وتم اعتماد الميثاق بنهاية المشاورات فى 21 سبتمبر، وقدّم المجلس العسكرى ميثاقاً انتقاليّاً يمثل دستوراً للفترة الانتقالية. وكانت أبرز ملامح هذا

[1] **International Crisis Group**, Mali: Avoiding the Trap of Isolation (Africa, Briefing No. 185, 09 Februry 2023).

[2] نسرين الصباحى، ماذا يعنى تعيين "باه نداو" رئيسًا مؤقتًا فى مالى؟، **المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 03أكتوبر 2020.

الميثاق أنه يحافظ على دور المجلس العسكرى فى إدارة الشؤون السياسية للبلاد ويعطيه دوراً مركزياً، حيث يمنح المجلس العسكرى حصانة قضائية ويمنح أيضاً سيادة للميثاق وأولوية على الدستور، وحتى على المكانة المستقبلية للمجلس العسكرى فى الحكومة الانتقالية[1].

فى 5 فبراير 2022 ووفق منشور أذاعه التليفزيون المالى، عقد مجلس الوزراء المالى اجتماع غير عادى، بقيادة رئيس الفترة الانتقالية، العقيد آسيمى جويتا، لمناقشة مشروع قانون يتيح إجراء تعديلات على الميثاق الانتقالى الموضوع فى 12 سبتمبر 2020. وتم دعوة الهيئة التشريعية التى عينتها السلطات العسكرية المالية إلى عقد جلسة استثنائية لمراجعة ميثاق المرحلة الانتقالية والقانون الانتخابى لوضع جدول زمنى جديد للمرحلة الانتقالية[2].

تقرر فى هذة الجلسة مدة الفترة الانتقالية لتكون ما بين 6 أشهر و5 سنوات لتتماشى مع التوصيات التى أعقبت المشاورات الوطنية التى جرت فى ديسمبر 2021 من أجل التمكن من إجراء الإصلاحات اللازمة للعودة للنظام الدستورى. حيث أن ميثاق سبتمبر 2020 الذى أصدره المجلس العسكرى كان قد حدد الفترة الانتقالية ب 18 شهراً. وكذلك تقرر إلغاء منصب نائب الرئيس، لتجنب ازدواجية المهام والسماح للوزير المسؤول عن الدفاع والوزير المسؤول عن الأمن باستعادة وممارسة مهامهم التقليدية بالكامل. كما تضمنت التعديلات، زيادة عدد أعضاء المجلس الوطنى الانتقالى[3].

وكانت **أهم تعديلات فبراير 2022 على مواد الميثاق الانتقالى** تغيير فى بعض المواد المتعلقة بأهداف المرحلة الانتقالية وشروط تولى رئيس المرحلة الانتقالية لمهامه

---

[1] سيدى. م. ويدراوغو (مترجم)، مالى.. وإرث الحكم العسكرى (قراءات افريقية 27 أكتوبر 2020) المصدر: مركز إفريقيا للدراسات الإفريقية.

[2] **مونت كارلو الدولية**، مشروع قانون جديد يُعزّز صلاحيات رئيس المجلس العسكري الحاكم في مالى، 5 فبراير 2022.

[3] **موقع الفكر**، الحكومة المالية تتبنى مشروع قانون لمراجعة الميثاق الانتقالى يتضمن إلغاء منصب نائب الرئيس، 05 فبراير 2022.

إضافة إلى التعديل فى صيغة اليمين الدستورية وضمان عدم ملاحقة أعضاء اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب **كالتالى**[1]:

جاءت المادة 2 الجديدة لتحدد مهام المرحلة الانتقالية فى هذا الميثاق لتكون: استعادة وتعزيز الأمن فى جميع أنحاء التراب الوطنى، انتعاش الدولة وتهيئة الظروف الأساسية لإعادة تأسيسها، تعزيز الحكم الرشيد، إصلاح نظام التعليم، اعتماد ميثاق الاستقرار الاجتماعى، الإصلاحات السياسية والمؤسسية والانتخابية والإدارية، تنظيم الانتخابات العامة، التنفيذ الذكى لاتفاق السلام والمصالحة فى مالى الناتج عن عملية الجزائر.

اما المواد الجديدة من المادة 7 الى المادة 9 فتحدد رئيس المجلس الوطنى الانتقالى ليمارس مهام رئيس المرحلة الانتقالية فى حالة شغور منصب رئاسة المرحلة الانتقالية لأى سبب من الأسباب أو بسبب العجز المطلق أو النهائى لرئيس المرحلة الانتقالية لأى سبب من الأسباب، حتى نهاية الفترة الانتقالية. وتحدد أيضاً الشروط التى يجب أن تتوفر فى رئيس المرحلة الانتقالية أهمها أن يكون مدنياً أو عسكرياً، ومن أصل مالى، ولا يقل عمره عن 35 عاماً ولا يزيد عن 75 عاماً، على ألا يكون الرئيس الانتقالى غير مؤهل للانتخابات الرئاسية والتشريعية التى سيتم تنظيمها فى نهاية الفترة الانتقالية ولا يخضع هذا الحكم للمراجعة.

المادة 11 الجديدة: يرأس الحكومة الانتقالية رئيس وزراء يعينه رئيس المرحلة الانتقالية. ويمارس الصلاحيات المحددة فى هذا الميثاق والدستور الصادر فى 25 فبراير 1992.

المادة 22،23 الجديدة اهتمت بتحديد مدة الانتقال لتكون وفقاً لتوصيات اجتماعات إعادة التأسيس الوطنية، وحصنت أعضاء اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب وجميع الجهات الفاعلة التى شاركت فى الأحداث من 18 أغسطس 2020 حتى تنصيب رئيس

[1] عبد الله تارجوى، القانون الجديد الذى اعتمده المجلس الوطنى الإنتقالى فى مالى، **مؤسسة النهضة الاعلامية**، 13 فبراير 2022.

المرحلة الانتقالية، وأعضاء 24 مايو 2021، من الملاحقة القضائية أو التوقيف بسبب الوقائع والأفعال التى ارتكبت خلال الأحداث المذكورة، على أن يتم تبنى قانون عفو لهذا الغرض.

2- الترتيبات الانتخابية[1]:

حدث تقدم فى الإصلاح الانتخابى وذلك بعد أن تم اعتماد قانون الانتخابات فى يونيو2022. وفى 12 أكتوبر 2022 عين الرئيس الانتقالى مجلس إدارة الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات، ويضم 15عضواً منهم ثمانية أعضاء رشحتهم الحكومة الانتقالية، وأربعة من قبل الأحزاب السياسية وثلاثة من قبل منظمات المجتمع المدنى. ضمنهم أربعة نواب من النساء يمثلن 26 % من إجمالى عدد الأعضاء ويخضعن للقانون الوطنى الذى يتطلب 30 %. وفى 20 أكتوبر 2022 تم تفعيل الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات. أيضا تم التحديث السنوى للقائمة الانتخابية خلال الفترة من أكتوبر- ديسمبر 2022. ونظمت بعثة الأمم المتحدة "مينوسما" دورات تدريبية لمنظمات المجتمع المدنى المشاركة فى التوعية بالانتخابات.

فى نفس السياق، شملت الخطوات التالية فى العملية الانتخابية إنشاء مكاتب تنسيق تابعة للهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات على جميع مستويات الدوائر، واستلزم ذلك توظيف وتدريب ونشر ما يقدر بثلاثة آلاف فرد بدعم من فريق الأمم المتحدة الانتخابى المتكامل، الذى يتألف من بعثة "مينوسما" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفى 26 أكتوبر2022، نظمت البعثة اجتماعاً مع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى مالى لاطلاعهم على آخر المستجدات بشأن العملية الانتخابية. علاوة على ذلك، نفذت شرطة بعثة "مينوسما" برامج لبناء القدرات فى مجال أمن الانتخابات لأفراد الشرطة والدرك الماليين فى مدن باماكو وجاو وموبتى.

[1] نسرين الصباحى، مؤشرات مختلطة: تطورات المرحلة الانتقالية فى مالى، **المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 11 فبراير2023.

وكذلك قامت بعثة "مينوسما" وبعثة بناء القدرات التابعة للاتحاد الأوربى فى مالى، بدعم المركز المالى لمعالجة الأزمات والكوارث فيما يتعلق بتحليل المخاطر المتعلقة بالانتخابات وتخطيط الاستجابة وتنسيقها. ووفرت بعثة "مينوسما" النقل الجوى لـ 213 فرداً و2 طناً من المواد الانتخابية لدعم الأنشطة التى تقودها الحكومة الانتقالية بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسسية، بما فى ذلك نشر القانون الانتخابى الجديد، وتقديم إحاطات بشأن مشروع الدستور والتحديث السنوى للسجل الانتخابى.

3- الترتيبات الإدارية[1]:

شرعت السلطات الانتقالية فى اتخاذ تدابير لمعالجة أوجه القصور الإدارية والسياسية التى طال أمدها، إذ اعتمد مجلس الوزراء مشاريع قوانين بشأن إعادة التنظيم الإدارى والإقليمى فى أكتوبر 2022.

تنص المجموعة الأولى من مشاريع القوانين على إنشاء دوائر انتخابية إدارية (مناطق ودوائر وأوساط)، وترسيم حدود المناطق الجديدة وإعادة تعديل العديد من الحدود الإدارية القائمة. وتحدد المجموعة الثانية من مشاريع القوانين دوائر انتخابية لامركزية على مستويين، وهما الأقاليم والكوميونات. وبدعم من بعثة "مينوسما"، نظم المجلس الانتقالى الوطنى جلسات إعلامية لأعضائه فى 29 و30 نوفمبر 2022 وجلسات استماع عامة مع أصحاب المصلحة المعنيين قبل دراسة مشاريع القوانين.

كما تم اتخاذ إجراءات أخرى لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار الوطنى حول عملية الإصلاح، حيث نُظم مؤتمر فى باماكو حول وضع ميثاق للاستقرار الاجتماعى خلال الفترة من 17 إلى 22 أكتوبر 2022، وقدم توصيات لمواجهة التحديات السائدة وتسريع إنشاء إطار للحوار الاجتماعى. كما سنت الحكومة قانوناً بشأن عسكرة الشرطة الوطنية لمساندة الجيش الوطنى فى تأمين المناطق المحررة من سيطرة الجماعات الإرهابية.

[1] نسرين الصباحى، مؤشّرات تطوّر مراحل الانتقال السياسى فى غرب أفريقيا، **م س ذ**.

ثانياً: الترتيبات الدستورية

كان أول استفتاء على الدستور فى مالى عام 1974 بعد انقلاب عام 1968 الذى أنهى الجمهورية الأولى، وكرّس دستوراً رسخ للحكم العسكرى فى مالى، وذلك بنصه على أن "رئيس الدولة هو رئيس الحكومة وهو المسيطر على كافة مؤسسات الدولة وعلى جميع شؤون البلاد، مع الاعتراف بحزب وحيد فى مالى، وظل هذا الدستور حاكماً حتى عام 1991[1]. حتى جرى استفتاء آخر عام 1992 على الدستور الذى أسّس للجمهورية الثالثة، وهو دستور تبنّى التعددية السياسية والحريات والانفتاح، كما يؤرخ للتحول الديمقراطى فى مالى على أساس التداول السلمى للسلطة[2].

فى 27 فبراير 2022 أعلنت السلطات فى باماكو أن رئيس المجلس العسكرى الحاكم فى مالى أسيمى جويتا تسلم مشروع دستور جديد بصيغه معدلة، وتأتى هذه النسخة المعدلة لمسودة أولى نشرت فى أكتوبر 2021 لكنها قوبلت برفض واسع. وكان المجلس العسكرى الحاكم منذ توليه السلطة، قد تعهد بإجراء استفتاء على دستور جديد، تمهيداً لإجراء الانتخابات الرئاسية، وإنهاء المرحلة الانتقالية فى البلاد، وكان من المقرر إجراء الاستفتاء على الدستور فى 19 مارس 2022، لكن المجلس العسكرى أعلن تأجيله، نظراً لتأخر توزيع بطاقات الهوية البايومترية، ولأن الهيئة الانتخابية الوطنية لم تكن تعمل بكامل طاقته، وفق بيان رسمى أصدره الجيش المالى منتصف مارس الماضى.

وكان إقرار دستور جديداً للبلاد خطوة أساسية على طريق الإصلاحات وكان لا بد من إقراره لتجرى على أساسه الانتخابات الرئاسية المقبلة لتنتقل السلطة من الجيش إلى المدنيين وفقا لخريطة الطريق التى وضعها المجلس العسكرى. وحسب لجنة صياغة

[1] محمد صالح عمر، مشروع الاستفتاء على الدستور فى مالى.. مخرج للأزمة أم وجه آخر لها؟، **الجزيرة نت**، 11 مارس 2023.

[2] The Constitution of the Republic of Mali.

مشروع الدستور الجديد، فإن تعديلات بالحذف أو الإضافة أو الدمج قد أُدخلت على المسودة الأولية وأُعيدت صياغتها فى المشروع النهائى الذى تسلمه جويتا[1].

ويتكون مشروع الدستور الجديد والذى ينطوى على تعديلات واسعة مقارنة بدستور عام 1992، من 191 مادة، ويعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، حيث ينص على أن "الحكومة مسؤولة أمام الرئيس" وليس أمام الجمعية الوطنية، كما يمنح الرئيس والبرلمانيين مبادرة تشريع القوانين، بدل الحكومة والجمعية الوطنية. وبحسب مشروع الدستور، فإن رئيس الجمهورية يُنتخب لمدة 5 سنوات ولا يمكنه تولى الرئاسة لأكثر من ولايتين[2]. وبموجب الدستور الجديد سيتم تأسيس غرفة برلمانية ثانية، إلى جانب الغرفة الأولى ممثلة فى الجمعية الوطنية، مع تأكيد فكرة علمانية الدولة فى مالى[3].

وقد اعتمد بعض القادة الإقليميين إقرار الدستور الجديد كتطور يؤكد على حسن نية المجلس العسكرى لإعادة البلاد إلى الحكم المدنى فى عام 2024. حيث يرون أن الإصلاحات الدستورية تعالج المخاوف الرئيسية للجيش، ما يمهد الطريق للانتقال. وسواء كانت هذه الممارسة خطوة مهمة فى عملية انتقالية مستمرة، أو أنها محاولة مثيرة للانقسام ولغرض لإضفاء الشرعية على مركزية السلطة فقط ، فإنها تظل خطوة هامة فى نظر المراقبين[4].

فى 18 يونيو 2023، شهدت مالى الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، وأعلنت الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات فى مالى، فى 23 يونيو 2023، أن نسبة التصويت على مشروع الدستور الجديد بلغت حوالى 39.5%، وأن 97% من الناخبين صوتوا

---

[1] **الجزيرة نت**، رئيس المجلس العسكرى الحاكم فى مالى يتسلم مشروع الدستور الجديد، 28 فبراير 2023.

[2] **وكالة انباء الاخبار المستقلة**، مالى: إجازة الدستور الجديد بنسبة 97%، 23 يونيو 2023.

[3] **مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة**، تفكك محتمل! هل يرسخ دستور مالى الجديد الصراعات الداخلية؟ (أبوظبى، 06 يوليو 2023).

[4] Michelle Gavin, **Mali's Destination Unknown** (Council on Foreign Relations, New York, June 28, 2023).

لصالح المشروع الذى طرحه المجلس العسكرى الحاكم. وكانت السلطات المالية قد دعت حوالى 8.4 مليون نسمة، ممن لهم حق الانتخاب، للتصويت على مشروع الدستور.

شهد الاستفتاء مقاطعة واسعة فى وسط وشمال مالى، وذلك لتخوف البعض من الهجمات الإرهابية فى هذه المناطق، أو لخلافات بين الحكومة المركزية وحركات الأزواد المسيطرة على شمال البلاد. ولذلك اقتصرت عملية الاقتراع فى الشمال على عواصم المناطق الرئيسية، على غرار جاو وتمبكتو وميناكا، نظراً لقيام حركات الأزواد، الموقعة على اتفاق الجزائر للسلام عام 2015، بمنع إجراء عملية الاقتراع فى شمال البلاد، على اعتبار أن هذا الاستفتاء لا يدعم اتفاق السلام الموقع مع السلطات المالية، كما اتهمت هذه الحركات باماكو بتزوير عملية الاقتراع فى المناطق التى شهدت عملية تصويت. وانضمت المنظمات الدينية فى مالى إلى معارضة الاستفتاء، إذ احتجت على النص الخاص بتأكيد علمانية الدولة، ولذلك دعت رابطة الأئمة والعلماء أتباعها لرفض مشروع الدستور الجديد. كذلك عبرت بعض القوى المدنية والأحزاب السياسية عن معارضتها لمشروع الدستور. ولعل أبرزها حزب "المؤتمر الوطنى للتضامن فى إفريقيا"، وحزب "النهضة الوطنية" والمعروف كذلك باسم "بارينا"، وهو موالٍ للرئيس السابق إبراهيم بوبكر كيتا، وكذلك حزب "التضامن الافريقى من أجل الديمقراطية والاستقلال"، بالإضافة إلى "تنسيقية الحركات والجمعيات" بقيادة الإمام محمود ديكو، والذى كان له دوراً فى الإطاحة بنظام بوبكر كيتا[1].

ثالثاً: تشكيل مؤسسات الحكم الانتقالى

بعد يوم من العصيان الذى تحول إلى انقلاب عسكرى، أعلن العسكريون الذين استولوا على السلطة فى مالى على قناة التلفزيون العامة "أو أر تى إم" فجر الأربعاء 19 اغسطس 2020، عن تشكيل "لجنة وطنية لإنقاذ الشعب". التى تمثل المجلس

[1] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تفكك محتمل! هل يرسخ دستور مالى الجديد الصراعات الداخلية، **م س ذ.**

العسكرى الحاكم فى مالى خلال الفترة الانتقالية وتلاه اعلان تشكيل المجلس الوطنى الانتقالى كهيئة تشريعية للمرحلة الانتقالية.

1- المجلس العسكرى الحاكم "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب"

عقب الإعلان عن الانقلاب مباشرة، أعلن الناطق باسم قادة الانقلاب العسكرى فى مالى عن تشكيل "لجنة وطنية لإنقاذ الشعب" والالتزام بإجراء انتخابات عامة فى البلاد بعد القيام "بانتقال سياسى مدنى خلال مهلة معقولة". وجاء ذلك بعد ثلاث ساعات من إعلان الرئيس المالى إبراهيم أبو بكر كيتا استقالته وحل الحكومة والبرلمان فى خطاب بثه التلفزيون الحكومى[1].

فى 25 سبتمبر 2020 بعد مرور ما يقرب من شهر على خلو المنصب واستقالة الرئيس أبو بكر كيتا، أدى وزير الدفاع الأسبق باه نداو اليمين الدستورية كرئيس انتقالى للبلاد، وكرئيس للمرحلة الانتقالية، وتمتع نداو بميزة مزدوجة كونه شخصية ذات خبرات عسكرية سابقة تحظى باحترام القوات المسلحة وجزء كبير من الشعب المالى، فى الوقت نفسه فهو يعد واجهة مدنية ملائمة للنظام الانتقالى نتيجة مغادرته المشهد العام منذ سنوات. ويأتى تعيين رئيس مدنى نتيجة عمل لجنة شكلها المجلس العسكرى بناء على توصيات ميثاق الانتقال، وتماشياً مع المطالبات الدولية وتحديداً مطالب المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" والتى منحت المجلس العسكرى مهلة محدودة لنقل السلطة إلى قادة مدنيين، فضلاً عن الضغوطات من قِبل دول جوار مالى المتخوفة من تحول البلاد المضطربة إلى الفوضى[2].

كما تقرر تعيين آسيمى جويتا نائبا للرئيس، وجاءت الخطوة التالية بتعيين مختار عوان رئيس للوزراء وتشكيل حكومة جديدة ضمت 25 وزيراً، وأسندت فيها وزارات استراتيجية لأعضاء بالمجلس العسكرى، كما تولى العسكريون فى الحكومة المعلن عنها

[1] **فرانس 24**، مالى: قادة الانقلاب العسكرى يشكلون "لجنة وطنية لإنقاذ الشعب" ويتعهدون بإجراء انتخابات عامة، 19 أغسطس 2020.

[2] نسرين الصباحى، ماذا يعنى تعيين "باه نداو" رئيسًا مؤقتًا فى مالى؟، **م س ذ.**

بعد 8 أيام من تنصيب باه نداو رئيساً انتقالياً لمدة عام ونصف، وزارات الدفاع، والأمن، والإدارة الترابية، والمصالحة الوطنية[1].

سرعان ما تلاشى الزخم الشعبى المصاحب لانقلاب عام 2020، حين بدا أن المجلس العسكرى، الذى جسَّد التغيير المنشود فى البداية، سيكون مجرد تكرار للنظام الذى أطاح به. فلم يتعرض أى من رجال النظام القديم للاستجواب، حتى مَن وُجِّهَت لهم اتهامات قوية. وفى 18 يناير 2021 تم حل المجلس العسكرى بناء على مرسوم خاص وقعه الرئيس الانتقالى باه نداو ورئيس الوزراء مختار أوانى، يقضى بحل "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب". وفى 14 مايو، تقدّم رئيس الوزراء مختار وان باستقالته من الحكومة الجديدة إلى الرئيس باه نداو، الذى أعاد تعيين رئيس الوزراء فى منصبه وطلب منه بدء المحادثات مع الطبقة السياسية من أجل تشكيل الحكومة المقبلة. ولاقت تلك الخطوة ترحاباً لأنها أعادت تأسيس الحوار بين السلطات الجديدة وبين الطبقة السياسية، التى انهارت فى الأشهر التى أعقبت انقلاب 2020. لكن التعديل الوزارى فى ذلك اليوم جاء وسط أجواءٍ شديدة التوتر، حيث كانت حركة 5 يونيو الاحتجاجية قد أعلنت عن مظاهرة فى الرابع من يونيو تدعو إلى حل المجلس الانتقالى الوطنى. وجرى إعلام جنرالات "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب" السابقين بأمر الحكومة الجديدة فى نفس الوقت مثلهم مثل الشعب المالى، من خلال وسائل الإعلام حين نُشِرَت قائمة الوزراء الجُدد فى 24 مايو 2021، وفى خطوة مفاجئة بهدف تقليص نفوذ العسكريين الانقلابيين والحد من هيمنتهم لم يتم اختيار اثنين من أعضائهم فى الحكومة، هما وزير الدفاع ساديو كامارا ووزير الأمن والحماية المدنية موديبو كونيه[2].

[1] **موقع صدى البلد**، مالى تشهد مرحلة جديدة.. 25 وزيرا فى إعلان تشكيل الحكومة، 06 أكتوبر 2020.

[2] **عربى بوست**، انقلاب على الانقلاب.. القصة الكاملة لما يحدث فى مالى وموقف فرنسا "المتأزم" هناك، 28 مايو 2021.

وبعيداً عن خسارة المناصب الوزارية، فقد رأى المجلس العسكرى فى إعلان الحكومة الجديدة بدايةً لعملية إبعاده عن الشؤون السياسية داخل مالى، مما قد يعنى بدء مشكلات قانونية للمتورطين، بالنظر إلى أن الدستور المالى يعتبر الانقلاب جريمة لا تسقط بالتقادم. ولم يتأخر رد فعل الجنرالات كثيراً، فبعد ساعات من نشر التشكيل الوزارى الجديد، قام المجلس العسكرى فى 25 مايو باقالة الرئيس الانتقالى ورئيس الوزراء ونقلهم إلى قاعدة عسكرية خارج باماكو، وتولَّى المجلس العسكرى كامل الصلاحيات فى البلاد، فيما سمى بالانقلاب الخامس فى البلاد[1].

2- المجلس الوطنى الانتقالى:

هو الهيئة التشريعية للمرحلة الانتقالية. وفى أول اجتماع للمجلس الانتقالى تم اختيار الكولونيل مالك دياو رئيساً، وكان عدد أعضائه 121 قبل أن يقوم رئيس المجلس العسكرى الحاكم بتعيين 26 عضوا جديداً ليرتفع عدد الأعضاء إلى 147. وجاء ذلك فى فبراير 2022 عقب ادخال تعديلات على الميثاق الانتقالى.

وأوضحت الرئاسة المالية فى مرسوم صادر عنها، أن المجلس الوطنى الانتقالى تم توسيعه ليضم مائة وسبعة وأربعين عضواً ممثلين عن القوات المسلحة وقوات الأمن، وممثلى حركة 5 يونيو- تجمع القوى الوطنية، والأحزاب والجماعات السياسية، ومنظمات المجتمع المدنى، النقابات العمالية المركزية، النقابات العمالية الحرة والمستقلة، منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، التنظيمات المهنية، الحركات الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة فى مالى الناتجة عن عملية الجزائر، والطوائف الدينية، والسلطات التقليدية، والمنظمات الجامعة لوسائل الإعلام، والفنون والثقافة[2].

المبحث الثالث: الجماعات المسلحة فى مالى ودور المؤسسة العسكرية فى إطلاق الحوار السياسى والمصالحة الوطنية

[1] **سبوتنك**، نائب رئيس مالى يعلن إقالة الرئيس باه نداو والوزير الأول مختار وان، 25مايو2021.

[2] عبد الله تارجوى، **م س ذ.**

خلف الاستعمار الفرنسى حدوداً هندسية مرسومة لمستعمراته السابقة فى منطقة الساحل لم يراعى فيها الانتماءات والولاءات العرقية والقبلية ولا حتى الامتدادات الجغرافية، وكان دور ممارسات الاستعمار الفرنسى فى المنطقة من أجل بسط نفوذه عليها هو أول ما يثيره السياق التاريخى لجذور حركات التمرد فيها، كإثارة النَعرات العرقية بين الطوارق البيض كأقلية أو أسياد سابقين على منطقة الصحراء فى مالى يعمل الأفارقة السود عندهم كعبيد أو كحرفيين فى أحسن الحوال، والذين أصبحوا بعد ذلك متساوين مع الطوارق فى الحقوق والواجبات، حيث خول لهم الاستعمار وبعد خروجه الهيمنة على إدارة شؤون الدولة. واستمرت الذاكرة التاريخية والضغائن بين الطرفين (الطوارق، النظام السياسى وأعوانه) تحرك السلوك الصراعى بينهم.

أولاً: الجماعات المسلحة فى مالى

أسفرت العديد من اتفاقيات السلام فى مالى عن إنجازات عالجت بعضاً من أسباب الاضطرابات، ولكنها لم تعالج كل أسباب الاضطرابات، خاصة الجذرية منها، وكان الطابع التكرارى لتلك الاتفاقيات والمظالم التى تعكسها سبباً فى تنامى الشعور بأنها لم تحقق أى تغيير، وأن قضية الشمال المالى لم تتطور، ولم يتم إحراز أى تقدم يعمل على أفول نشاط الجماعات المسلحة التى كان أبرزها:

1- قوات المقاومة الوطنية[1]

قوات المقاومة الوطنية هى مجموعة شاملة تتكون من عناصر من ميليشيات جاندا كوى وجاندا إيزو، وهما من اثنيات سونجاى وفولانى للدفاع عن النفس، واشتبكت هاتان المليشيتان مع الطوارق وتورطتا فى هجمات على الطوارق والمدنيين العرب خلال تسعينيات القرن الماضى، وزُعم أن الحكومة المالية هى التى أنشأت جاندا كوى فى عام 1994، وليس لأن الحركة قد برزت كاستجابة تلقائية لانعدام الأمن الذى هدد حياة سكان سونجاى وممتلكاتهم.

[1] ستيفانى بيزارد و مايكل شوركين، تحقيق السلام فى شمال مالى: الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة، **مؤسسة RAND** (سانتا مونيكا، كاليفورنيا، 2015) ص 10.

2- الحركة الوطنية لتحرير أزواد[1]

يأتى أعضاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد بصورة أساسية من طوارق كل آضاغ، لكن تنحدر قيادتها فى الأساس من عشيرة معينة ضمن تحالف كل آضاغ، وهى عشيرة إدنان المقربة من عشائر النبلاء فى قلب التحالف. ولقد انضم آخرون إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد أو دعموها، مثل طوارق إمجاد وطوارق تشيمنماس والسونجاى والعرب.

يُعارض كثير من الطوارق، الحركة الوطنية لتحرير أزواد لمجموعة متنوعة من الأسباب، وخاصةً أعضاء التحالفات القبلية بخلاف كل آضاغ، مثل كل أنصار وكل إيويلميدان. بينما أظهر آخرون معارضون للحركة الوطنية لتحرير أزواد قدراً من التضامن معها، على الأقل إلى الحد الذين يقرون معه صلاحية بعض ادعاءات الحركة دون مشاركة أجندتهم.

3- الحركة العربية الأزوادية

تعتبر أصول الحركة العربية الأزوادية أقل شهرة من أصول الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهى مرتبطة بالأحداث التى سبقت إحكام سيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد على تمبكتو وتبعتها مباشرةً فى إبريل 2012 أثناء سيطرة الإسلاميين على شمال مالى. ترتبط الحركة العربية الأزوادية بعلاقات قوية مع رجال أعمال عرب بارزين لهم صلات مستهجنة مع شبكات الاتجار غير المشروعة، وقد زُعم أن الكثير من هذه الشبكات قد نما بتواطؤ طوعى من المسؤولين الحكوميين الماليين. ولقد مكَّنت هذه العلاقات منتقدى الحركة العربية الأزوادية من إدانتها على أنها ليست سوى أداة لتحقيق المصالح الإجرامية. وأن أمادو تومانى تورى هو الذى نظّم هذه الحركة واستخدمها لتقسيم المجتمعات وتأليبها على بعضها البعض.

[1] Rida Lyammouri, **Understanding Who's Who in Northern Mali: Terrorists Secessionists and Criminals**, panel presentation (Washington, D.C., Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies, March 11, 2013).

لا تطمح الحركة العربية الأزوادية على عكس الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى الاستقلال وهى ليست فى الحقيقة جماعة متمردة بمعنى أنها لا تعتبر نفسها في حالة حرب مع دولة مالى. على العكس من ذلك، يُنظر على أنها جهد لحماية المصالح العربية، وضمان أن يكون للمجتمعات العربية مقعد، خشية أن يتم استبعاد المجتمعات العربية من قبل جماعات الطوارق الأكثر عدوانية.

4- المجلس الأعلى لوحدة أزواد[1]

يمكن القول أن المجلس الأعلى لوحدة أزواد هو الأكثر شفافية فى ميليشيات شمال مالى، فهو يمثل بوضوح مصالح عائلة أمينوكال كل آضاغ، ونخبة عشائر كل آضاغ. يعتبر المجلس الأعلى لوحدة أزواد جماعة سياسية أكثر من كونها مسلحة، ويمثل جماعة متلهفة لتمييز نفسها عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وقبل كل شيء عن أنصار الدين. كانت حركة أنصار الدين قد استمدت جوهر قيادتها ودعمها من الكثير من نخب كل آضاغ مثل المجلس الأعلى لوحدة أزواد، ومع ذلك، كانت حركة أنصار الدين تنظيماً إسلامياً صريحاً موازياً لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامى، ويبدو أن الحركة قد تفتت بعد الاحتكاك بالجيش الفرنسى فى يناير 2013. عمل العباس آغ إنتالا ابن الأمينوكال، نائبًا لإياد آغ غالى فى حركة أنصار الدين، لكنه انفصل بالجماعة بعد أيام قليلة من بدء عملية سرفال. أطلق العباس آغ إنتالا على مجموعته اسم حركة أزواد الإسلامية، مُشيراً إلى أنه فضّل السلام ورفض التطرّف. انحلت حركة أزواد الإسلامية فى مايو عام 2013 لتُصبح المجلس الأعلى لوحدة أزواد.

ثانياً: دور المؤسسة العسكرية فى مالى فى إطلاق الحوار السياسى والمصالحة الوطنية

حظيت المؤسسة العسكرية بدعم ائتلاف المعارضة المنضوى فى "تجمع القوى الوطنية" (حركة 5 يونيو) بقوة، خاصة فى بدايات الانقلاب، حيث وجد فيه استجابةً

[1] Eric Wulf and Farley Mesko, **Guide to a Post-Conflict Mali** (Washington, D.C., Center for Advanced Defense Studies, 2013) PP. 33:41.

لمطلبه الأساسى المتمثل فى استقالة الرئيس كيتا وخروجه من المشهد السياسى. ودولياً، فمع أن فرنسا أدانت الانقلاب ورفضته فى الظاهر، إلا أن الواقع لا يبدو كذلك، نظراً لامتعاضها من الرئيس كيتا الذى تتهمه بالفشل فى مواجهة خطر الجماعات الإرهابية وفشله فى احتواء الأزمة السياسية الداخلية. وتشير بعض المعلومات الى أن آخر لقاء بين ماكرون والرئيس المالى فى 30 يونيو 2020 فى نواكشوط على هامش قمة دول الساحل، كان عاصفاً وعبر فيه الرئيس الفرنسى عن موقفه الغاضب من الوضع فى مالى. وربما تكون فرنسا هى التى أقنعت رؤساء دول الساحل بعدم اشتراط عودة الرئيس كيتا فى مفاوضاتهم مع السلطات الانقلاب، كما أنها أعلنت مواصلتها لتعاونها العسكرى والأمنى مع المجلس العسكرى.

ورغم أن الاتحاد الأوربى قد ندَّد بالانقلاب، وطالب بعودة النظام الدستورى وأوقف برامج الدعم العسكرى لمالى، إلا أنه أوكل الموقف النهائى من الوضع فى مالى لفرنسا التى هى الطرف المعنى أساساً بالحالة المالية، وهو الموقف نفسه الذى عبّرت عنه منظمة الدول الفرنكفونية التى علّقت عضوية مالى لكنها أيدت جهود الحل السياسى التى تضطلع بها المجموعة الأفريقية بالتنسيق مع فرنسا.

والخلاصة أنه بالرغم من تنديد البعض بالانقلاب العسكرى من منطلق الحفاظ على المكاسب الديمقراطية فى مالى، إلا أنه ادركاً لجذور الأزمة وخلفياتها الموضوعية، شجعت الجماعة الدولية خط الوساطة السياسية الأفريقية من أجل تسيير مرحلة انتقالية توافقية تُعيد البلاد إلى النظام الديمقراطى، مع الحفاظ على وحدة البلاد واستقرارها المهددَّين. **ساعد ذلك المؤسسة العسكرية على اتخاذ خطوات نحو حوار ومصالحة وطنية كالتالى:**

1- محاولات إعادة تفعيل العمل بـ"اتفاق السلام والمصالحة"

شهدت الساحة السياسية المالية تطورات هامة أسفرت عنها الاجتماعات التى عُقدت فى باماكو بين الحكومة المالية ومُمثلين عن الحركات الأزوادية فى أغسطس 2022، بحضور مبعوثين عن الجزائر كوسيط بين الجانبين، بهدف احياء اتفاق السلام

والمصالحة، الذى تم عقده بوساطة جزائرية عام 2015، لوقف الصراع المسلح والتأكيد على المصالحة الوطنية. وجاء اجتماع باماكو بعد أيام من إعلان المكتب التنفيذى لتنسيقية الحركات الأزوادية عن تجميد العمل باتفاق السلام عقب الاجتماع الذى أجراه فى كيدال، يومى 16 و17 يوليو 2022، مُتهماً المجلس العسكرى بالإخلال ببنوده منذ تسلم الحكم الانتقالى بعد انقلاب مايو 2021، حيث صرح العضو المؤسس فى "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، بكاى أغ حمد، بأنه "إذا اختارت مالى المواجهة العسكرية فليس أمام الأزواديين سوى الدفاع عن أنفسهم أو الهجوم للسيطرة على كل الإقليم، وحينها لكل حادث حديث"[1].

وفقاً للبيان الذى أصدرته السلطات المالية يوم الجمعة 5 أغسطس 2022، تم التوقيع على إعادة تفعيل "اتفاق السلام والمصالحة"، وتتمحور أبرز وأهم ملامح الاتفاق الجديد حول تطبيق البنود الخاصة بعملية نزع سلاح، وتسريح وإعادة دمج مقاتلى الحركات الأزوادية فى الحياة المدنية، والوظائف العامة، بما يشمل الجيش والشرطة، ويعكس تمثيلاً أكبر للفئات السكانية خاصة فى شمال البلاد، فى هيئة كتائب مُختلطة تتألف بشكل متساوٍ من قوات مسلحة مالية، ومقاتلين أزواد سابقين، وجماعات مسلحة موالية للحكومة المالية. وتُقدر أعداد المقاتلين الذى من المُفترض دمجهم بحوالى 26 ألف مقاتل سابق، يتم تقسيمهم على دفعتين بالتساوى، وذلك بين عامى 2023 و2024[2].

هذا، بينما اتفقت الأطراف المعنية على إنشاء وتفعيل لجنة مُكلفة خصيصاً بإعداد وتقديم المقترحات بشأن الكوادر المدنية والعسكرية فى الحركات المُوقعة على الاتفاق، لتحديد الحصة التى سيتم منحها لكل حركة مسلحة، خلال عملية دمج العناصر ضمن

[1] **سكاى نيوز**، مالى.. إشارة مقلقة من حركات أزوادية إلى المجلس العسكرى، 19 يوليو 2022.

[2] **العربى الجديد**، سلطات مالى تعلن التوصل إلى اتفاق لدمج 26 ألف مقاتل من المتمرّدين السابقين فى الجيش،6 أغسطس 2022.

التسلسل الهرمى للقيادة فى صفوف الجيش الوطنى المُزمع إعادة بنائه، وذلك وسط ترحيب ودعم كبير من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مفوضية الاتحاد الافريقى[1].

2- الاستفادة من الدور الجزائرى فى احياء اتفاقات 2015 للسلام

من الناحية النظرية، قد تنظر السلطات الجزائرية إلى ما تم حيال إعادة تنظيم "عملية برخان" بتفاؤل حذر، وربّما ترحّب برحيل مستعمرها السابق عن حدودها الجنوبية، ولعب دور دبلوماسى نشط لإحياء اتفاقية الجزائر للسلام لعام 2015، ونظراً إلى علاقاتها القوية مع موسكو، من الممكن أن تطمئن حتى مع احتمال وجود نفوذ روسى أكبر فى الدول المجاورة من خلال مجموعة "فاجنر". ولكن من الناحية العملية، قد يؤدى الرحيل المفاجئ لقوات مكافحة الإرهاب الأوروبية إلى دوامة استراتيجية فى العاصمة الجزائرية. فعلى المستوى الدبلوماسى، لم يحرز الطرفان تقدماً يُذكر فى تنفيذ اتفاق الجزائر للسلام بعد انقلاب أغسطس 2020، وكان التقدم أكثر ضعفاً بعد انقلاب مايو 2021. وقد يؤدى نشر وكلاء "فاجنر" إلى إثارة التوترات مع الطوارق، والتى قد ننتقل عبر حدود الجزائر الجنوبية الطويلة التى لا تخضع لمراقبة تُذكر[2].

راسلت حركات التمرد فى شمال مالى، الجزائر بصفتها رئيسة "الوساطة الدولية لتنفيذ اتفاق السلام فى مالى"، تطلب منها التحرك لإنقاذ الاتفاق، وذلك بعقد اجتماع طارئ على أرض محايدة. غير أن السلطة الانتقالية فى مالى رفضت مقترح المعارضة فى تنظيم لقاء فوق أرض محايدة، وعلى هذا الأساس زار وزير الخارجية الجزائرى رمطان لعمامرة باماكو فى 10 يناير 2023، والتقى لعمامرة نظيره المالى عبد اللاى

[1] **جريدة الخبر الجزائرية**، اتفاق الجزائر: ترحيب أممى وإفريقى بنتائج اجتماع باماكو، 6 أغسطس 2022.

[2] لويس دوجيت جروس، **مالى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مستقبل مكافحة الإرهاب فى منطقتى الساحل والمغرب العربى**، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط (واشنطن، ٧ مارس ٢٠٢٢).

ديوب، بهدف إنقاذ "اتفاق السلام" الذى ترعاه الجزائر منذ التوقيع عليه عام 2015 من الانهيار[1].

ولم تتوقف الأعمال العدائية بين المتمردين والجيش، واندلع القتال بينهم مرة أخرى فى أغسطس 2023 حيث سارع الجانبان لملء الفراغ الذى خلفه انسحاب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفى نوفمبر 2023 استعاد العسكريون فى مالى السيطرة على بلدة كيدال الشمالية الاستراتيجية، وهى معقل للجماعات الانفصالية التى يهيمن عليها الطوارق، اعترف المتمردون وقتها بأنهم فقدوا معقلهم فى المدينة، لكنهم تعهدوا بمواصلة القتال. وخلال خطابه بمناسبة العام الجديد فى 31 ديسمبر 2023، أعلن آسيمى جويتا، عن إقامة "حوار مباشر بين الماليين من أجل السلام والمصالحة، من أجل القضاء على جذور الصراعات المجتمعية والطائفية". وتعهد بمواصلة القتال ضد "الجماعات الإرهابية المسلحة"، وهو الوصف الذى يطلقه القادة العسكريون فى مالى على الانفصاليين الطوارق. وفى 2 يناير 2024 رفضت قوات الطوارق الانفصالية، فكرة إجراء حوار مباشر بين الأطراف المالية من أجل السلام والمصالحة التى طرحها العسكريون[2].

تدهورت العلاقات بين مالى والجزائر إلى أدنى مستوياتها عندما انتقدت باماكو الجزائر لعقدها اجتماعات مع الانفصاليين الطوارق دون إشراك السلطات المالية. واستدعى البلدان سفيريهما فى نهاية ديسمبر 2023. وفى 26 يناير 2024 أعلن المجلس العسكري الحاكم فى مالى "إنهاء" اتفاق السلام الموقع عام 2015 فى الجزائر مع الجماعات الانفصالية الشمالية[3].

3- دمج المقاتلين من الجماعات الانفصالية الشمالية فى قوات الأمن والدفاع المالية

[1] **صحيفة الشرق الأوسط**، الجزائر تكثف جهودها لإنقاذ اتفاق السلام فى مالى من الانهيار، 28 يناير 2023.

[2] Agence France Presse, Tuareg Separatists Reject Proposed 'Inter-Malian' Peace Dialogue, January 02, 2024.

[3] **الجزيرة نت**، المجلس العسكرى فى مالى ينهى اتفاقا للسلام مع الانفصاليين، 16 يناير 2024.

أشار الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار فى مالى "مينوسما"، أثناء تقديمه لأحدث تقرير للأمين العام (S/2022/731) فى 18 أكتوبر 2022 أن عملية السلام حققت تقدماً كبيراً فى مالى، مشيراً إلى الموافقة على اقتراح الحكومة بدمج ما يصل إلى 26 ألف مقاتل سابق فى قوات الأمن والدفاع المالية وغيرها من هياكل الدولة. وأنه تم اتخاذ إجراءات لإنشاء لجنة خاصة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الشاملة[1].

4- تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة

تم إعادة هيكلة لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة والتى كان قد تم إنشاءها فى عام 2014، وتشمل ممثلو الحركات الموقعة على اتفاق الجزائر. وطبقاً لخطة عملها المعتمدة بالقانون رقم 041/2022 الصادر فى 15 سبتمبر 2022، شرعت فى التوعية بشأن سياسة جبر الضرر وتنظيم خمس جلسات استماع عامة، أتاحت للضحايا والشهود تبادل معاناتهم. ويذكر أنه وبالرغم من أن اللجنة أعطت الأولوية للاستماع إلى الضحايا وتعويضاتهم المادية والمعنوية، إلا أنها أهملت ركائز أخرى للعدالة الانتقالية، منها البحث عن الحقيقة والاعتراف بمسؤوليات الجناة، وهى شروط العفو والمصالحة الحقيقية، لذلك فقد أعرب معظم الضحايا عن خيبة أمل فى أعمال اللجنة وطالبوا بأن تركز على العمل فى هذا الشأن[2].

5- دعم المساعدات الانسانية

تم اتخاذ تدابير عدة من أجل دعم المساعدات الإنسانية، ففى يونيو وأغسطس 2022 نظمت قوات الدفاع والأمن والحركات الموقعة، عمليات لتسهيل وصول النازحين قسراً القادمين من منطقة ميناكا إلى جاو وكيدال، ونظمت عمليات فى منطقة كيدال لتأمين النازحين داخلياً وتقديم الإسعافات الأولية، وتوصيل الغذاء والضروريات

[1] **UN**, Progress towards Peace in Mali is Unfolding (Security Council, Coverage and Press Releases, SC/15066, 18 OCTOBER 2022).

[2] **The Carter Center**, Observations on the Implementation of the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali, Report of the Independent Observer, November 2022.

الأساسية للنازحين القادمين من منطقة ميناكا. وتفقد وزير المصالحة الوطنية خلال زيارة قام بها إلى ميناكا فى أغسطس الوضع الاجتماعى والأمنى والإنسانى بالنسبة للنازحين، وتم تسليم العديد منهم أطنان من الغذاء.

خاتمة:

1- أظهرت التجارب أن استخدام العقوبات لا يحظى بفرص كبيرة للتوصل إلى ديمقراطية مستقرة وتنمية مستدامة[1]

فرضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقوبات صارمة على مالى، بما فى ذلك إغلاق الحدود البرية والجوية. ومع ذلك، أظهرت التجربة أن استخدام العقوبات لا يحظى بفرصة كبيرة للتوصل إلى ديمقراطية مستقرة وتنمية دائمة فى غياب الدعم الشعبى والاستراتيجيات السياسية والأمنية التى تعالج الظروف الأساسية والدوافع وراء الانقلابات.

فقد قدمت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الدعم الفنى للمرحلة الانتقالية فى مالى. ودعمت بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى، السلطة المالية فى وضع مخطط زمنى عملى للانتقال، يمكن تنفيذه ضمن إطار زمنى مقبول. وبالرغم من أن دعم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتحولات السياسية فى مالى بعد الانقلاب الذى قاده النقيب أمادو سانوجو فى عام 2012 كان مفيد، وبينما تعانى مالى من تحديات التحولات الحالية، فقد تفاقم الوضع هناك حيث واجه هذا البلد التطرف العنيف والأنشطة الإجرامية الأخرى المرتبطة به.

2- قد يصبح كثرة الانقلابات العسكرية والحكم العسكرى طويل الأمد محفزاً لاستكشاف بدائل أخرى لتحقيق الاستقرار، ورغم أن العودة إلى النظام الدستورى يظل هدفا رئيسياً، إلا أنه لا يظل المعيار الوحيد لقياس النجاح[1].

[1] Mubin Adewumi Bakare, ECOWAS and the management of political transitions in Mali, Guinea and Burkina Faso, **ACCORD**, Nov. 15, 2023.

إن إدارة التحولات العسكرية وتداعياتها قد تخلق الظروف المناسبة للاستقرار أو قد تمهد الطريق للانقلاب القادم. فكل الزعماء الذين أُطيح بهم مؤخراً فى غرب أفريقيا إما وصلوا إلى السلطة من خلال انقلابات، أو فازوا فى انتخابات ما بعد الفترة الانتقالية التى أعقبت تغييراً غير دستورياً للحكومة.

قبل أن يطيح به العقيد آسيمى جويتا فى عام 2020 بعد أشهر من الاحتجاجات، ظهر كيتا فى مالى كرئيس بعد انتخابات عام 2013. وجاء انتخابه فى أعقاب الانقلاب العسكرى فى 2012 بقيادة أمادو سانوجو. وفى بوركينا فاسو، جاء صعود روش كابورى إلى السلطة من خلال استطلاعات الرأى التى أعقبت الانتفاضة الشعبية عام 2014 التى أطاحت بالرئيس بليز كومباورى الذى حكم البلاد لفترة طويلة، ومحاولة الانقلاب الفاشلة فى سبتمبر 2015. وفى غينيا، فاز ألفا كوندى بالسلطة من خلال الانتخابات التى تم تنظيمها بعد تولى موسى داديس كامارا السلطة بالقوة فى عام 2008، بعد وفاة الزعيم لانسانا كونتى الذى حكم البلاد لفترة طويلة. وفى هذه البلدان الثلاثة، أعيدت السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة فى غضون 16 شهراً فى المتوسط. ومع ذلك، غذت القيادة المنتخبة بعد الانقلاب السخط الشعبى، وخلقت أرضا خصبة لتولى الجهات العسكرية زمام الأمور مرة أخرى.

إن الضغط على قادة الانقلابات من أجل إجراء إصلاحات تؤدى للنمو والاستقرار أمر غير مضمون، فليس لدى الأنظمة الانتقالية، وخاصة العسكرية، مصلحة فى إجراء إصلاحات عميقة وهى تستخدم هذة الاصلاحات كذريعة للبقاء فى السلطة لفترة أطول. لهذا يتطلب هذا الخيار تحديد الإصلاحيين الحقيقيين فى السلطة الانتقالية، وتهيئة الظروف اللازمة للنجاح.

---

[1] Lori Ann, Theroux Benoni and Aissatou Kante, **New targets needed to manage West Africa's military transitions**, Institute for Security Studies, 07 Mars 2023.

3- مألات الوضع فى مالى

ركزت الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار فى مالى بشكل كبير على الأمن، وأهملت عقوداً من الحكم الفاشل. وفى مهمتها المتعلقة بالسلام والأمن، كانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا غائبة إلى حد كبير فى مالى، تاركة لفرنسا والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ملء الفراغ. استثمرت كل من الحكومة والشركاء الدوليين، وخاصة فرنسا والاتحاد الأوروبى، فى الأجهزة الأمنية لتحسين فعاليتها ضد التمرد المتطرف. لكن هذه الاستثمارات لم تكن كافية لتعزيز المؤسسات الديمقراطية فى مالى وسيادة القانون[1].

ويبدو أن وجود القوات الغربية فى المنطقة وخاصة الفرنسية منها حمل الكثير من علامات الاستفهام. ويبدو وكأنه كان يستغل التنظيمات المسلحة ووجودها من أجل دعم هذا البقاء العسكرى بدلا من مواجهتها. وكأن الغرب فى حرب منطقة الساحل الافريقى ضد الجماعات المسلحة لعب دور "عميل مزدوج"، وأصبح ثرياً من خلال وجوده فى جميع الصراعات تقريباً فى أفريقيا. فالقوى الغربية تستفيد من الحرب، حيث تعرض خبراتها الحربية وتبيع المعدات العسكرية مقابل موارد ثمينة مثل الذهب والماس[2].

استغلت القوى العسكرية الصاعدة هذا، واتجهت لاستحضار القوة الروسية لتأمين عملية إنهاء الوجود الفرنسى، وبدأت متتالية الانسلاخ العسكرى والاقتصادى، برعاية وتأمين القوات الروسية للمرافق الحيوية فى البلاد. لتنسحب القوات الفرنسية بالفعل من مالى، وبعد انقلاب أغسطس 2020، بدت الغالبية العظمى من الشركاء الدوليين مستعدة لخفض طموحاتها فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية وركزت على المساعدة فى تنظيم الانتخابات فى غضون ثمانية عشر شهراً. وقبلوا بأن السلطات الانتقالية، التى

---

[1] Emily Fornof; Emily Cole**, Five Things to Know About Mali's Coup**, United States Institute of Peace, August 27, 2020.

[2] **الجزيرة نت**، جبهة أخرى للصراع.. روسيا تضع مالى نصب أعينها وتخوف من نشوب خلافات مع فرنسا والناتو ،**م س ذ.**

يهيمن عليها الجيش، لا تملك مجالاً للمناورة ولا الشرعية اللازمة لإجراء إصلاحات جوهرية فى مجال الحكم.

ورغم مواصلة الشركاء، بما فى ذلك الإتحاد الأوروبى والبنك الدولى، جهودهم لتطوير نهج "تعاملات" مع السلطات المالية، حيث يكون فيها الدعم المالى مشروطا بالامتثال لمعايير تهدف إلى قياس التقدم، لا سيما فى مجال الحكم. إلا أنه حتى المدافعين عن هذا النهج يتفقون على أنه لم يؤتى ثماره حتى الآن، فقادة المرحلة الانتقالية فى مالى يفضلون المجازفة بخسارة جزء من المساعدات، عشرات الملايين من اليوروهات، بدلاً من تنفيذ إصلاحات بعينها. وتراهن السلطات المالية فى ذلك على أن الأمر سينتهى بالشركاء الدوليين إلى توزيع الجزء الأكبر من المساعدات لدعم الدولة التى يُخشى انهيارها من أن يُضعف الاستقرار الإقليمى أو أن تحمل السكان الماليين عواقب ذلك[1].

أخيراً، فإن هناك العديد من التحديات أمام السلطة فى مالى. فحتى الآن لم تحرز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فى شمال ووسط مالى سوى تقدم ضئيل أو معدوم، وأصبح التأخير فى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو السبب الرئيسى فى الوضع الأمنىالمتدهور.

يقول سكان الشمال "بالنسبة لنا، القوات المسلحة المالية مثل جيش العدو؛ يعاملوننا نحن مثل الجهاديين". أيضاً فإنه من الصعب معرفة ما إذا كان الجيش سيقوم بدور مجرد "حكم" فى اللعبة السياسية من ناحية إجراء الانتخابات والسماح بعودة حكومة مدنية، أم سيسعى لأن يسيطر على الحكم على المدى الطويل. لكن من الواضح أن الجيش الآن متخندق بعمق فى التحديات الأمنية المتزامنة فى وسط وشمال البلاد[2].

[1] International Crisis Group, **Transition au Mali: préserver l'aspiration au changement**, (Brussels, Belgium, Rapport Afrique N°304/ AFRICA, 21 Sep., 2021). PP.13:14.

[2] Maxime Ricard, **Op.cit.**

ويمكن أن تسعى باماكو إلى الحفاظ على العلاقات المتضررة مع بعض جيرانها، وتجنب خسارة الدعم الغربى بسبب شراكتها مع موسكو، دون الاضطرار إلى التخلى عن تلك الشراكة. ورغم أن السلطات المالية لديها من الأسباب ما يجعلها تحافظ على الشراكة التى استثمرت فيها بكثافة، والتى لا تدعو إلى التشكيك فى صعودها إلى السلطة، فإنها أيضاً من الضرورى أن تكون مهتمة بالالتقاء بالشركاء الإقليميين والغربيين فى منتصف الطريق. إن الفرصة المتاحة لمثل هذا إعادة التموضع آخذة فى التقلص بسبب فشل مالى فى التمييز بين انفصالها عن فرنسا وعلاقاتها المتوترة مع الدول الغربية الأخرى. ويتعين على السلطات المالية أن تفهم أن الدول الغربية ليست كلها تؤيد النهج الذى هيمن على العقد الماضى. لكنها كلها متحدة فى عدم ثقتها فى روسيا ونفوذها المتزايد فى غرب أفريقيا[1].

[1] International Crisis Group, Mali: Avoiding the Trap of Isolation, **Op.cit.**

- **مراجع الدراسة:**

أولا: مراجع اللغة العربية

1- أحمد عسكر، هل تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على دور "فاجنر" فى أفريقيا؟، **مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية**، 7 مارس 2022.
https://acpss.ahram.org.eg/News/17424.aspx

2- إسماعيل حمودى، **الانسحاب الفرنسى من مالى: تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة؟**، مركز الجزيرة للدراسات، 7مارس 2022. https://bit.ly/3IQ5poh

3- **الجزيرة نت**، رئيس المجلس العسكرى الحاكم فى مالى يتسلم مشروع الدستور الجديد، 28 فبراير 2023.
https://1-a1072.azureedge.net/news/2023/2/28/%D9%82%D8%A8%D9%84-3-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%AF--%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3

4- **الجزيرة نت**، المجلس العسكرى فى مالى ينهى اتفاقا للسلام مع الانفصاليين، 16 يناير 2024.
https://www.ajnet.me/news/2024/1/26/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7

5- **العربى الجديد**، سلطات مالى تعلن التوصل إلى اتفاق لدمج 26 ألف مقاتل من المتمرّدين السابقين فى الجيش، 6 أغسطس 2022. https://bit.ly/3AdjxoS

6- أميرة محمد عبد الحليم، **أزمة السفير: هل تستطيع باماكو الاستغناء عن باريس؟** (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 9 فبراير 2022).
https://acpss.ahram.org.eg/News/17395.aspx

7- **اندبنتنت عربية**، المجلس العسكرى فى مالى: أوضاعنا ستتحسن بعد خروج فرنسا، 20 أغسطس 2022.
https://www.independentarabia.com/node/363306/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8[1]

8- برونو شاربونو، حميد العربى (مترجم)، مالى. سيادة المنطق العسكرى على السياسى، **أوريان 21** (باريس، 12 نوفمبر 2020). https://orientxxi.info/magazine/article4295

9- جوزيف سيجل و دانيال إيزنجا، مسرحية مجموعة فاجنر الروسية تقوّض عملية انتقال السلطة فى مالى، **مركز افريقيا للدراسات الافريقية**، الأول من أكتوبر 2021.
https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-russias-wagner-play-undermines-the-transition-in-mali/

10- **جريدة الخبر الجزائرية**، اتفاق الجزائر: ترحيب أممى وإفريقى بنتائج اجتماع باماكو، 6 أغسطس 2022. https://bit.ly/3Qx72de

11- حمدى عبد الرحمن، القصة الكاملة لانقلاب بوركينا فاسو و"متلازمة الرجل القوى" فى إفريقيا، **الشرق الالكترونية**، أكتوبر 2022.
https://asharq.com/politics/40494/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-

12- **سبوتنك**، نائب رئيس مالى يعلن إقالة الرئيس باه نداو والوزير الأول مختار وان، 25 مايو 2021.
https://sputnikarabic.ae/20210525/%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%87-%D9%86%D8%AF%D8%A7%D9%88-

13- ستيفانى بيزارد و مايكل شوركين، تحقيق السلام فى شمال مالى: الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة، **مؤسسة RAND** (سانتا مونيكا، كاليفورنيا، 2015) ص 10.

14- سكاى نيوز عربية، مالى وأزواد فى ميزان "القوة العسكرية".. لمن الأفضلية؟، 14 سبتمبر 2023.
https://www.skynewsarabia.com/world/1653142-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%94%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-[1]

15- **سكاى نيوز عربية**، فى قرار مفاجئ.. مالى تعلن الانسحاب من مجموعة دول الساحل، 16 مايو 2022. https://bit.ly/3IRuOOy

16- **سكاى نيوز**، مالى.. إشارة مقلقة من حركات أزوادية إلى المجلس العسكرى، 19 يوليو 2022. https://bit.ly/3bHLUlX

17- **سويس إنفو**، رئيس المجلس العسكرى الحاكم فى مالى يدعو لحوار مع إيكواس رغم العقوبات، 10 يناير 2022.

https://www.swissinfo.ch/ara/afp/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-

18- سيدى. م. ويدراوغو (مترجم)، مالى.. وإرث الحكم العسكرى (قراءات افريقية 27 أكتوبر 2020) المصدر: مركز إفريقيا للدراسات الإفريقية.

19- صحيفة الاستقلال، دولة مالى والحرب الباردة بين روسيا والغرب.. الخلفيات والمآلات، 10 سبتمبر 2022.

https://www.alestiklal.net/ar/view/2059/dep-news-1565357122

20- **صحيفة الشرق الأوسط**، الجزائر تكثف جهودها لإنقاذ اتفاق السلام فى مالى من الانهيار، 28 يناير 2023.

https://aawsat.com/home/article/4125216/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D9%83%D8%AB%D9%81-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0-%C2%AB%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-1

21- **عربى بوست**، انقلاب على الانقلاب.. القصة الكاملة لما يحدث فى مالى وموقف فرنسا "المتأزم" هناك، 28 مايو 2021.

https://arabicpost.live/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/2021/05/28/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7/

22- عبد الله تارجوى، القانون الجديد الذى اعتمده المجلس الوطنى الإنتقالى فى مالى، **مؤسسة النهضة الاعلامية**، 13 فبراير 2022.

23- **فرانس 24**، مالى: قادة الانقلاب العسكرى يشكلون "لجنة وطنية لإنقاذ الشعب" ويتعهدون بإجراء انتخابات عامة، 19 أغسطس 2020.

https://www.france24.com/ar/20200819-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%84%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-

24- لويس دوجيت جروس، **مالى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مستقبل مكافحة الإرهاب فى منطقتى الساحل والمغرب العربى**، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط (واشنطن، ٧ مارس ٢٠٢٢).

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/maly-wmntqt-alshrq-alawst-wshmal-afryqya-mstqbl-mkafht-alarhab-fy-mntqty-alsahl

25- محمد صالح عمر، مشروع الاستفتاء على الدستور فى مالى.. مخرج للأزمة أم وجه آخر لها؟، **الجزيرة نت**، 11 مارس 2023.

https://1-a1072.azureedge.net/politics/2023/3/11/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

26- **مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة**، تفكك محتمل! هل يرسخ دستور مالى الجديد الصراعات الداخلية؟ (ابوظبى، 06 يوليو 2023).

https://futureuae.com/futureuae.com.rar/Mainpage/Item/8376/%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%83-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B1%D8%B3%D8%AE-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-

27- مونت كارلو الدولية، مشروع قانون جديد يُعزّز صلاحيات رئيس المجلس العسكري الحاكم في مالى، 5 فبراير 2022.

https://www.mc-doualiya.com/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/20220205-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D9%8F%D8%B9%D8%B2%D9%91%D8%B2-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-

28- **موقع الفكر**، الحكومة المالية تتبنى مشروع قانون لمراجعة الميثاق الانتقالى يتضمن إلغاء منصب نائب الرئيس، 5 فبراير 2022.

https://elfikr.net/?q=node/14018

https://imangahdien.com/2022/02/13/mali-decouvrez-la-nouvelle-loi-adoptee-par-le-conseil-national-de-transition-au-mali

29- **موقع صدى البلد**، مالى تشهد مرحلة جديدة.. 25 وزيرا فى إعلان تشكيل الحكومة، 06 أكتوبر 2020. https://www.elbalad.news/4521876

30- نسرين الصباحى، مؤشّرات تطوّر مراحل الانتقال السياسى فى غرب أفريقيا، **المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 8 يوليو 2023. https://ecss.com.eg/35012

31- نسرين الصباحى، ماذا يعنى تعيين "باه نداو" رئيسًا مؤقتًا فى مالى؟، **المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 03أكتوبر 2020.

32- نسرين الصباحى، مؤشرات مختلطة: تطورات المرحلة الانتقالية فى مالى، **المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 11 فبراير 2023.
https://ecss.com.eg/32792

33- **وكالة انباء الاخبار المستقلة**، مالى: إجازة الدستور الجديد بنسبة 97%، 23 يونيو 2023. https://alakhbar.info/?q=node/48225

ثانيا: مراجع اللغة الإنجليزية

1- Agence France Presse, Tuareg Separatists Reject Proposed 'Inter-Malian' Peace Dialogue, January 02, 2024.
https://www.voanews.com/a/tuareg-separatists-reject-inter-malian-peace-dialogue-/7422051.html

2- Emily Fornof; Emily Cole**, Five Things to Know About Mali's Coup**, United States Institute of Peace, August 27, 2020.
https://www.usip.org/publications/2020/08/five-things-know-about-malis-coup

3- Eric Wulf and Farley Mesko, **Guide to a Post-Conflict Mali** (Washington, D.C., Center for Advanced Defense Studies, 2013).
https://www.theguardian.com/world/2013/jan/16/mali-guide-to-the-conflict

4- **Global Firepower**,2023 Military Strength Ranking.
https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php

5- **International Crisis Group,** Transition au Mali: préserver l'aspiration au changement, (Brussels, Belgium, Rapport Afrique N°304/ AFRICA, 21 Sep., 2021).
https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/mali/304-transition-au-mali-preserver-laspiration-au-changement

6- **International Crisis Group**, Mali: Avoiding the Trap of Isolation (Africa, Briefing No. 185, 09 February 2023).
https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/mali/b185-mali-eviter-le-piege-de-lisolement

7- Joe Gazeley, the Strong 'Weak State': French Statebuilding and Military Rule in Mali, **Journal of Intervention and Statebuilding** (Volume 16, 2022, Issue 3).
https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17502977.2022.2030627

8- Lori Ann, Theroux Benoni and Aissatou Kante, **New targets needed to manage West Africa's military transitions**, Institute for Security Studies, 07 Mars 2023.

9- Maxime Ricard, Mali KURA, Mali FANGA the Political Trajectory of Mali under Military Rule, IRSEM (Research Paper No. 132, November 23, 2022).
https://www.irsem.fr/media/rp-irsem-132-ricard-mali-en.pdf

10- Michelle Gavin, **Mali's Destination Unknown** (Council on Foreign Relations, New York, June 28, 2023).
https://www.cfr.org/blog/malis-destination-unknown

11- Michael Shurkin, Stephanie Pezard, S. Rebecca Zimmerman, **Mali's Next Battle: Improving Counterterrorism** (RAND Corporation, Santa Monica, Calif, 2017).

12- Mubin Adewumi Bakare, ECOWAS and the management of political transitions in Mali, Guinea and Burkina Faso, **ACCORD**, Nov. 15, 2023.
https://www.accord.org.za/conflict-trends/ecowas-and-the-management-of-political-transitions-in-mali-guinea-and-burkina-faso-adopting-a-three-dimensional-approach-for-stability-and-sustainable-democracy-and-development/

13- Pezard, S. Rebecca Zimmerman, **Mali's Next Battle: Improving Counterterrorism** (RAND Corporation, Santa Monica, Calif, 2017).

14- Rida Lyammouri, **Understanding Who's Who in Northern Mali: Terrorists Secessionists and Criminals**, panel presentation (Washington, D.C., Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies, March 11, 2013).
https://issuu.com/thesiwagroup/docs/northern_mali_who_s_who

15- The Military Balance 2017, **The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defense Economics**, IISS.

16- **The Carter Center**, Observations on the Implementation of the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali, Report of the Independent Observer, November 2022.
https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/democracy/mali-io-nov-2022.pdf

17- The Constitution of the Republic of Mali.
https://www.policinglaw.info/assets/downloads/1992_Constitution_of_Mali_English translation).pdf

18- **UN**, Progress towards Peace in Mali is Unfolding (Security Council, Coverage and Press Releases, SC/15066, 18 OCTOBER 2022). https://press.un.org/en/2022/sc15066.doc.htm